الاتفاقات التعاقدية في الأسواق النفطية العراق نموذجاً

الباحث طالب مزهر جاسم المحمداوي

جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد قسم إدارة الاعمال

talibmjkk@gmail.com

أ.م.د ندى أسماعيل جبوري القماح

جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد قسم إدارة الاعمال

nada.gammach@yahoo.com

Abstract:

Given the great sensitivity of the oil resource among the members of Iraqi society, as we are dealing with a sovereign wealth defined by the Iraqi constitution as the property of the people and the right of all, and on this basis, preserving and dealing with it must be done with caution as it is the only major resource to meet the public expenditures of the state treasury, especially after the recent investments of projects in rounds of contracts Licensing in Iraq, and despite Iraq being one of the first founders of OPEC, and it is considered one of the most important countries that produced and invested in the oil industry since the twenties of the last century if we compare it with the young countries that followed it . but the main problem that it suffers from so far is that it has never succeeded in Investing that wealth through various oil contracts that can achieve economic well-being and a decent life for the Iraqi people during the last period . This case study approach gave the researcher a clear picture that enabled him to use selected forms of oil contracts in global markets which provides a brief understanding of oil contracts in foreign markets in theory and practice and how they are used and applied during foreign contracts oil companies. Based on all of the above in this study we find it already clear that international oil contracts can only be effectively exercised with a solid foundation of knowledge, complemented by many years of experience in national and international contracts.

key words: Contractual agreements, oil contracts, Iraqi oil contracts, Iraqi oil licensing contracts

المستخلص:

نظراً لما يمثله مورد النفط من حساسية كبيرة بين أعضاء المجتمع العراقي كوننا نتعامل مع ثروة سيادية عرفها الدستور العراقي على أنها ملك الشعب ومن حق الجميع، وعلى هذا الأساس فأن المحافظة عليها والتعامل معها يجب ان يكون بحذر كونها المورد الأساسي الوحيد لسد النفقات العامة لخزينة الدولة، لا سيما بعد الاستثمارات الأخيرة لمشاريع جولات عقود التراخيص في العراق، فعلى الرغم من كون العراق من المؤسسين الأوائل لمنظمة الأوبك، ويعتبر واحد من اهم الدول التي انتجت واستثمرت في الصناعة النفطية منذ عشرينات القرن الماضي اذا ما قرناه بدول فتية تبعته في ذلك، لكن المشكلة الأساسية التي يعاني منها ولحد الان انه لم يكن موفق أبداً في استثمار تلك الثروة من خلال تعاقدات نفطية تحقق الرفاه الاقتصادي والعيش الكريم لأبناء الشعب العراقي طول الفترة الماضية. هذا وقد اعطى نهج دراسة الحالة صورة واضحة للباحث مكنته من استخدام اشكال مختارة من التعاقدات النفطية في الأسواق العالمية، التي توفر فهماً موجزاً للتعاقدات النفطية في الاسواق الخارجية من الناحية النظرية والتطبيقية وكيفية استخدامها وتطبيقها اثناء التعاقدات الخارجية للشركات النفطية. استناداً الى كل ما تقدم في هذه الدراسة نجد أن من الواضح بالفعل أنه لا يمكن ممارسة التعاقدات الدولي النفطية بشكل فعال إلا مع أساس متين من المعرفة، تكملهُ سنوات عديدة من الخبرة في التعاقدات الوطني والدولية.

الكلمات المفتاحية:

الاتفاقات التعاقدية، العقود النفطية، التعاقدات النفطية العراقية، عقود تراخيص النفط العراقية

المقدمة:

تعد الصناعة النفطية من الصناعات الرائدة في العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز وكذلك في بعض الدول المستهلكة لهما، نظراً للقيمة المضافة المرتفعة التي تنشأ عن الفعاليات المتعددة لهذه الصناعة، والأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في التنمية المستدامة في تلك الدول، ولأسباب اخرى تتعلق بأمن الطاقة في الدول المستهلكة للنفط والغاز. وعلى اثر ذلك تسعى منظمات الأعمال على اختلاف طبيعة أنشطتها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الهادف من خلال تعظيم أرباحها وتحقيق اهدافها، وفي خضم ذلك تحدث مجموعة من التعقيدات الدولية أثناء عملية دخول شركات التسويق الدولية الى الاسواق العالمية عبر أبوابها الرئيسية (التصدير، الاستثمار، الاتفاقات التعاقدية، والمشاريع المشتركة) وبقدر تعلق هذه الدراسة بالاتفاقات التعاقدية في الأسواق النفطية العراق نموذجاً، لذلك، سوف تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واحد من هذه الابواب وهو الاتفاقات التعاقدية من خلال اهم أشكالها الرئيسية وهو التعاقدات النفطية في الأسواق العالمية هذا من الجانب العام للدراسة. أما من الجانب الخاص ونظراً الى كون الدراسة الحالية هي دراسة حالة لواحد من اهم الموارد الطبيعية في العراق وهو النفط وما يمثله من ثروة سيادية مؤثرة على الاقتصاد القومي للبلد، فسوف نتناول اهم التعاقدات النفطية العراقية من المنبع الى المصب مع إشارة خاصة لجولات عقود التراخيص لنفطية في العراق الأخيرة. ولأجل فهم ذلك قُسِم هذا البحث الى ثلاث فصول، تناول الفصل الأول منهما منهجية البحث والدراسات السابقة، في حين تناول الفصل الثاني التعاقدات النفطية في الأسواق الخارجية المفهوم والانواع في المبحث الأول منه،

أما المبحث الثاني فقد تناول التعاقدات النفطية العراقية من المنبع الى المصب مع إشارة خاصة لجولات عقود التراخيص لنفطية الأخيرة في العراق. هذا وقد غطى الفصل الثالث اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل أليها الباحث.

الفصل الأول

المبحث الأول: منهجية الدراسة

مشكلة البحث:

فعلى الرغم من كون العراق من المؤسسين الأوائل لمنظمة الأوبك، ويعتبر واحد من اهم الدول التي انتجت واستثمرت في الصناعة النفطية منذ عشرينات القرن الماضي اذا ما قرناه بدول فتية تبعته في ذلك، لكن المشكلة الأساسية التي يعاني منها ولحد الان انه لم يكن موفق أبداً في استثمار تلك الثروة من خلال تعاقدات نفطية تحقق الرفاه الاقتصادي والعيش الكريم لأبناء الشعب العراقي طول الفترة الماضية.

أهمية البحث:

يعد النفط من اهم الموارد الطبيعة الهامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق كونه المصدر الأول والاساسي في موازنة الدولة، والمصنف ضمن الموارد الطبيعية الآيلة للنضوب، فهو هبة الخالق وملاذاً لجميع افراد الشعب العراقي ليس للجيل الحاضر فقط وانما للأجيال اللاحقة. لذا أصبح لابد من الحفاض عليه واستثمار عوائده بالشكل الذي يحقق التنمية والتطور في البلاد من اجل ضمان الحفاض على حقوق الأجيال القادمة.

اهداف البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها فأن هدف الدراسة الحالية يتمحور في تكوين إطار معرفي على ارض الميدان يشمل أهم التعاقدات النفطية الدولية وآلياتها يوضح كيفية التعامل مع هذه الثروة السيادية المهمة بما يحقق العيش الكريم للشعب العراقي. ويمكن اجمال هذه الاهداف على النحو الآتي:

١. المساهمة في دعم المعرفة التنظيمية وتكوين تصور واضح لدى الباحثين والأكاديميين بأطُر ووجهات نَظر مختلفة حول عملية التعاقدات في الأسواق النفطية العالمية.
٢. تحديد انواع التعاقدات النفطية العالمية المهمة التي تلائم وتتناغم مع طبيعة التحديات التي تواجه القائمين على الشأن النفطي بما يسهل من استثمار هذه الثروة السيادية المهمة ومعرفة مدى تأثيرها على المجتمع المحيط والاقتصاد القومي.

المبحث الثاني: الاسهامات المعرفية السابقة

يستعرض هذا المبحث بعض الجهود والاسهامات المعرفية السابقة (العربية والأجنبية) التي اعتمد عليها الباحث في فهم وتكوين رؤيا واضحة عن مشكلة واهمية البحث الحالي، كونها الموجه الرئيسي الذي يوفر المعلومات الأساسية ذات الصلة المباشرة والغير مباشرة. وسوف نستعرض الافادة من الجهود السابقة بطريقة مبسطة وفقاً لأهم

الدراسات (العربية والأجنبية) من خلال التركيز على مجموعة من النقاط المهمة التي تم ترتيبها في جدول خاص بكل دراسة وكالآتي:

١ـ دراسة (موسى، ٢٠٢٠)

أسم الباحث والسنة	(موسى ، ٢٠٢٠)
عنوان الدراسة	تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في القيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية في شركة بترو جانيا الصينية في عقود التراخيص النفطية للجولة الاولى والثانية في الحقول النفطية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٧)
مشكلة الدراسة	يعد تقييم إثر الاستثمار الاجنبي المباشر من الموضوعات المهمة في مجال -الادارة المالية الذي اخذه حيزاً وجدلاً كبيراً في ادبيات الفكر المالي حول عملية تحليله وتفسيره بصورة دقيقة وواضحة إذ ما واجهة الاستثمار الاجنبي المباشر مخاطر قطرية كبيرة في كثير من البلدان المضيفة ومدى تأثيرها على صعوبة اتخاذ القرار الاستثماري المناسب في ظل متغيرات البلد المضيف.
هدف الدراسة	تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية: -١ التحقيق في المخاطر التي تواجهها الشركة المتعددة الجنسيات التي تستثمر في العراق ومدى تأثيرها على القيمة السوقية لتلك الشركة المتعددة الجنسية.٢. دراسة كيفية تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والتنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.
منهج الدراسة	اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الاحصائي بالاعتماد على تطبيـــــــــق اختبـــــــار (T- TEST) لاختبار فرضيات الارتباط بين العائد على الاستثمار وبين القيمة السوقية في شركة النفط العاملة في العراق والمتمثلة ب (PETRO CHINA) .
أهم النتائج	لم يتحقق انتاج الذروة المستهدف لجميع الحقول في جولتي التراخيص الاولى والثانية وبلغت اعلى نسبة انجاز في الوصول الى تحقيق هذا الانتاج في حقل الرميلة الذي تحقق بتكاليف بترولية كبيرة جداً على الرغم من ان تكلفة استخراج البرميل هي الادنى من جميع الحقول الاخر .

ثانياً ـ دراسة(ADEBAYO , 2018)

أسم الباحث والسنة	(ADEBAYO , 2018)
عنوان الدراسة	OIL AND GAS CONTRACTS: A LAW IN CONTEXT ANALYSIS USING NIGERIA AS A CASE STUDY عقود النفط والغاز: قانون في تحليل السياق باستخدام نيجيريا كدراسة حالة
مشكلة الدراسة	نظرًا لخصائص كل دولة يتغير إطار العمل باستمرار، لذلك يعالج هذا البحث أسباب عدم التوازن من خلال النظر في المشاكل المرتبطة بمعاهدات الاستثمار والعلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين الدول المضيفة والشركات عبر الوطنية، ولا سيما المخاطر المرتبطة بعقود النفط والغاز مثل؛ المخاطر السياسية والاقتصادية والطبيعية والفنية.
هدف الدراسة	أن الحاجة الأساسية للدول التي تتمتع بموارد بترولية لاتخاذ وجهة نظر استراتيجية واختيار الإطار القانوني ونهج التعاقد التي من المرجح أن تحقق هدفها النهائي: هو الإنتاج الأمثل مع أعلى المكاسب المالية. الذي من شأنه أن الحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية.
منهج الدراسة	منهج الدراسة / تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
أهم النتائج	اهم النتائج هو التأكيد على وجود إطار قانوني يحمي مصالح المستثمرين الأجانب واستثماراتهم في أراضي الدول المضيفة من خلال اتفاقيات الاستثمار الثنائية. ومع ذلك، فشلت الآلية القانونية نفسها في تحقيق التوازن بين احتياجات الدول المضيفة والشركات عبر الوطنية، كما أخفقت معاهدات الاستثمار الدولية في تنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية، وتشير الدراسات في هذا العمل إلى أن معاهدات الاستثمار الثنائية من جانب واحد، ولا تغطي سوى حماية المستثمرين.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الاتفاقات التعاقدية في الأسواق النفطية

تمهيد

التعاقد هو سد حاجة التعامل مع الاخرين، ولان التعامل مع الآخرين هو ضرورة اجتماعية متوارثة منذُ نشأة المجتمعات التي تخطتْ مرحلة عزلتها وانغلاقها حولَ نفسها قديماً وتوجهت نحو العيشَ المشترك معَ الجماعة، لتأمين حاجياتها الأولية عَبر ابواب التعاون والتبادلات مع الآخرين ، وأن هذه التبادلات لديها أوجه واشكال متعددة، تخضع جميعها لما يعرف بنظرية العقد، التي تنظم حركة حرية التجارة، كما تقوم بضبط أصول التعامل، وتنظم عمليات تبادل الأعيان، والاهم من ذلك كلهُ انها تعتبر المحرك الأول لأي نشاط اقتصادي في البلد، فمسيرة حياتنا اليومية الخاصة والعامة لا تخلو من إبرام التعاقدات بمختلف اشكالها. وعليه سوف يتم في هذا المبحث استعراض مفهوم التعاقد واهميته فضلاً عن ذلك سوف نتناول نماذج مختارة من أنواع واشكال الاتفاقات التعاقدية في الأسواق النفطية وكل الآتي:

أولاً: ـ مفهوم التعاقد

أن الغرض الأساسي من قانون العقود، على الأغلب أن يتنازل الأطراف لتسهيل الأمر الخاص. هذا أفضل شيء لقضاء مصالحهم على أن يبقى القانون بعيدًا قدر الإمكان. ومع ذلك يظل تيسير التبادل الطوعي هو الهدف الأساسي لقانون العقود. التبادل الطوعي ليس لعبة محصلتها صفر. فهو يسمح للأطراف المتعاقدة على الاغلب بتحقيق مكاسب من التجارة. بغض النظر عن ذلك، فإن الافتراض الأساسي بأن هناك مكاسب من التجارة هو الأساس الاقتصادي لقانون التيسير للعقد. أن اللغز الأساسي لقانون العقود هو الاجابة عن السؤال لماذا يُفرض العقد حتى عندما لا يكون هناك اعتماد؟ والجواب يشير إلى كيفية تنفيذ العقد بشكل مثالي (**Goldberg , 2005:491-492**). والعقد في لغة العرب: معناه الربط (أو الإحكام والإبرام) بين أطراف الشيء، سواء أكان حسياً أم معنوياً، من جانب واحد أو من جانبين: عقد الحبل، أو البيع، أو العهد فانعقد. وللعقد عند الفقهاء معنيان عام وخاص، اما المعنى العام: كل ما عزم المرء على فعله، سواء صدر بإرادة منفردة كالوقف والابراء والطلاق واليمين، أم احتاج الى ارادتين في أنشائه كالبيع والإيجار والتوكل والرهن. فالعقد بالمعنى العام يتضمن جميع الالتزامات الشرعية وهو بهذا المعنى يرادف كلمة الالتزام. أما المعنى الخاص فهو: ارتباط ايجاب وقبول على وجه مشروع يثبت أثره في محلة (**الزحيلي، ١٩٨٤: ٨٠**). أما عن تعريف العقد من الناحية القانونية على المستوى الدولي والعراقي: يقصد بالعقد بصفة عامة اتفاق إرادتين على إحداث أثر قانوني معين، وقد يتمثل هذا الأثر القانوني في إعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل. وللعقد في مجال القانون الدولي للأفراد أهمية خاصة، حيث يعد الأداة الأساسية التي يتم من خلالها التبادل التجاري عبر الحدود. فالعقد التجاري الدولي: اتفاق بين شخصين أحدهما مقيم والآخر غير مقيم، يخضع لقانون الصرف والتحويل الخارجي (**حسيبة، ٢٠١٣: ٦**). أما القانون المدني العراقي فيعرف العقد وفق المادة (٧٣) منهُ والتي تنص على أن " العقد هو ارتباط الايجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه" (**القانون المدني العراقي، ١٩٥١: ٧٣**). ويتلخص لدينا أن العقد: هو كل ما التزم الانسان بإحداثه، سواء كان عام أو خاص وكان لهُ مقابل ام لا. من خلال تطابق ارادتين لأحداث أثر قانوني محدد. فهو يخضع دائماً لقانون أرادة المتعاقدين.

ثانياً: ـ الاتفاقات التعاقدية في الأسواق النفطية

يعد العقد في مجال إدارة صناعة النفط احدى المؤسسات الحاكمة والناظمة لعمليات أدارة نشاط صناعة النفط ما بين الطرفين المتعاقدين: الدولة المالكة للموارد النفطية والمستثمر (الشركة النفطية) الراغبة في تطوير الموارد النفطية التي تمتلكها الدولة المعنية (**الكعبي، ٢٠١٧: ١٢٨ ــ ١٢٩**). هذا وتصنف عقود النفط بأنها أحد أنواع عقود استخدام باطن الأرض. وتشترك مع عقود استخدام التربة التحتية الجوفية في الميزات والسمات المميزة التي تسمح لها

بالانفصال في مجموعة منفصلة من أنواع العقود. وعقد استخدام باطن الأرض هو اتفاق بين الطرفين على تنفيذ نوع معين من استخدامات باطن الأرض (التنقيب عن المعادن، والتعدين، والاستكشاف المشترك والتعدين، وغيرها) (**et, Inshakov al,2019:46**). وقد عرف أغلب الباحثين العقد النفطي بأنه **"**التصرف الذي تمنح الدولة النفطية بمقتضاه الشركة الأجنبية الحق في البحث والتنقيب عن الموارد النفطية الكامنة في أقاليمها أو في جزء منها ولها الحق في استغلال هذه المتوارد والتصرف فيها خلال مدة زمنية معينة مقابل الحصول على عوائد مالية**"** (**الساعدي، ٢٠١٥: ٥٣**).

ثالثاً: ـ أنواع العقود النفطية

نتيجة لتعدد استخدامات النفط المختلفة فقد تحول النفط الى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده. اذ تم وصف العقود البترولية في الثلاثينات من القرن الماضي بأنها كانت عبارة عن عقد استثمار لثلاث شركات عالمية كبرى في البداية ثم سرعان ما تحولت الى **مجموعة الاخوات السبعة** (وهي ستاندرد نيوجرسي؛ رويال شل؛ برتش بتروليوم؛ غولف اويل؛ تكساس اويل؛ سوكوني فاكوم موبيل اويل؛ ستاندرد اويل موبيل اوف كاليفورنيا او شيفرون). التي صاحبها فيما بعد ظهور شركات مستقلة ووطنية في الاسواق العالمية تمثل الدول المنتجة للنفط، الذي ولد بدوره ضغوطا متزايدة على الشركات الكبرى في العالم، وهكذا بدأت ظاهرة العقود النفطية والتي عكست نوع العلاقة بين هذه الشركات العملاقة المختلفة وبين دول الانتاج النفطي او من يمثلها من شركات وطنية (**محيي الدين،٢٠١٤: ٢**). ولكي نفهم اهمية العقود النفطية سوف نستعرض بشكل عام اهم أنواع العقود النفطية العالمية عبر محطاتها الثلاثة: عقود الامتياز النفطي؛ عقود مشاركة الإنتاج؛ عقود الخدمة.

١: ـ عقود الامتياز النفطي

عقود الامتياز هي النمط الأول لعقود النفط بشكل عام أذ ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية في القرن الثامن عشر ثم انتقلت فكرة تلك العقود الى البلدان الأخرى المنتجة للنفط عن طريق الشركات النفطية العالمية ويستند هذا النوع من العقود الى القانون الأمريكي (IOC) أذ يعد مفهوم ملكية الأرض شاملاً لما تحتويه الأرض في باطنها وما على سطحها (**Boyketet et al,2012:26**). سادت عقود الامتيازات النفطية الأولى قبل فترة الحرب العالمية الثانية في بعض دول الشرق الأوسط مثل العراق وايران والسعودية والكويت وقطر وإندونيسيا استطاعت فيها الشركات العالمية التي حصلت على هذه العقود بان تلك المدة من تحقيق مزايا اقتصادية كبيرة نظراً للخصائص الإيجابية التي تضمنتها تلك العقود لصالحها (**عبد الرضا،٢٠١٦: ٢٤**). الامتياز اصطلاحا هو حق تمنحه الدولة او أحد أجهزتها، لشخص من القطاع الخاص سواء كان طبيعيا او معنويا وقد يكون وطنيا او اجنبيا ويعرفه القانون المدني العراقي: هو الاولوية في استيفاء دين معين ويعتبر الامتياز في الفقه القانوني أحد الاساليب التي تدار بها المرافق العامة (**سعيد ،٢٠١٧: ٤٨٧**). يعرف الامتياز النفطي: بأنه عملية منح الانتفاع او الاجازة أو التمليك أو الهبة أو الاحتكار او الحق الخاص لشركة نفطية وطنية أو جنبية من قبل الدولة على منطقة محددة من أراضيها ولأجل غير مسمى (**الكعبي، ٢٠١٧: ١٣٠**). وتعرف عقود الامتياز بأنها عقود تبرم بين الدولة المنتجة للنفط وشركة اجنبية تمنح بموجبه الشركة الأجنبية حق الاستثمار النفطي لحسابها الخاص ولها حق التملك للنفط الذي تستكشفه وعليها ان تدفع مقابل ذلك أموالاً محددة على وفق عقد الامتياز (**محمد، ٢٠١٥: ١٠٤**). ومن أمثلة هذا العقود عقد الامتياز المبرم بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق (شركة البترول التركية سابقا) عام ١٩٢٥ الذي تألف من تجمع عدة شركات بنسب مساهمة معينة (شركة الانكلو الفارسي

البريطانية بنسبة ٢٣,٧٥ %؛ شركة رويال شل البريطانية/الهولندية بنسبة ٢٣,٧٥ %؛ شركة النفط الفرنسية بنسبة ٢٣,٧٥ %؛ شركة أوي لف نيوجيرسي الامريكية بنسبة ١١,٨٧٥%؛ شركة سوكوني ـ فاكويوم الامريكية بنسبة ١١,٨٧٥%؛ الشركة المساهمة (كولبنكيان) البرتغالية بنسبة ٥ % **(محيي الدين،٢٠١٤: ٥)**

من خلال ما تقدم نلخص أهم الملاحظات على اليات عقد الامتياز النفطي وكذلك الحقوق والالتزامات على النحو الاتي وكما مبين في الجدول(٣) ادناه:

جدول (٣) ملاحظات عقود الامتياز (الحقوق والالتزامات)

ت	عقود الامتياز (الحقوق والالتزامات)	الملاحظات
١	**عقد الامتياز**	هو منح الحق الخاص لشركة نفطية وطنية أو جنبية من قبل الدولة على منطقة محددة من أراضيها ضمن وقت محدد أو لأجل غير مسمى
٢	**مدة العقد**	في منطقة الشرق الأوسط كانت تستمر من ٤٠ـ ٧٥ سنة مثل (شركة نفط العراق من ١٩٢٥ الى ٢٠٠٠) اما (شركة نفط البصرة فكانت من ١٩٣٨ الى ٢٠١٣)، اما في أمريكا كانت تستمر مدى الحياة (مفهوم ملكية الأرض شاملاً لما تحتويه الأرض في باطنها أو على سطحها)
٣	**منطقة العقد الحصرية والحقوق الحصرية لاستغلالها**	تعيين مساحة الأرض التي يشملها عقد الامتياز والتزام الدولة المناحة للامتياز النفطي بمنح الحق الحصري (الشرط الجوهري التنظيمي في جميع العقود النفطية)
٤	**التزامات الحكومة المضيفة تجاه الشركات النفطية في عقد الامتياز النفطي**	• منح حق التحري والتنقيب والاستخراج والتصفية والنقل • منح حق إقامة جميع متطلبات العمليات النفطية • منح امتياز استيراد ما تحتاج اليه الشركة من مكائن ومعدات دون ان تدفع عنها رسوم جمركية. • منج إجازة تصدير النفط المستخرج من قبلها دون دفع رسوم تصدير عنه، ودون الزامها بتسليم مدخولتها من العملات.
٥	**التزامات الشركة النفطية تجاه الحكومة المضيفة في عقد الامتياز النفطي**	• دفع اتاوة الامتياز النفطي وبدالات الاجار وبعض الضرائب • تعهد الشركة المتعاقدة بتنفيذ اعمال بحث وتحري عن النفط • التزام الشركة باستخدام القوى العاملة الوطنية وتدريبها مهنياً • التزام الشركة المتعاقدة بتزويد الأسواق الداخلية بالاحتياج النفطي الخام بأسعار مخفضة بالنسبة للسعر العالمي.
٦	**آلية حسم الخلافات بين الطرفين المتعاقدين في عقد الامتياز النفطي**	يجري حسم الخلافات بين الحكومة والشركة النفطية المتعاقدة عن طريق التحكيم الدولي وليس عن طريق المحاكم الدولية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: الكعبي، جواد كاظم لفتة(٢٠١٧)" ***التنظيم المؤسساتي لصناعة استخراج النفط***"، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدود، العراق البصرة، الطبعة الأولى. العبادي، نصيف جاسم والمرسومي، نبيل جعفر (٢٠١٩) "**التقييم الاقتصادي لعقود المشاركة وعقود التراخيص النفطية في العراق**". شركة الغدير للطباعة والنشر المحدود، العراق البصرة، الطبعة الأولى.

٢: ـ عقود المشاركة في الإنتاج النفطي

تعد عقود المشاركة النفطية من اهم العقود النفطية التي تلجا اليها حكومات الدول المنتجة للنفط لاستغلال ثرواتها النفطية والغازية باعتبارها عقود تحقق منافع اقتصادية وتكنولوجية واستراتيجية كبرى على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد حرصت الشركات الأجنبية على قبول نظام المشاركة تزامنا مع انتهاء نظام الامتياز الاحتكاري النفطي وذلك من اجل تلافي شبح التأميم ومن اجل العمل في مناخ من الاستقرار داخل اقليم الدولة المنتجة باعتبارها شريكا مباشراً **(عبد الهادي، ٢٠١٧)**. ولعبت المشاركة دورًا هامًا في تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المصدرة للموارد الطبيعية، مما ساهم في النهاية في تفضيل اتفاقيات المشاريع المشتركة، التي تستند الى الحجة القائلة بأن حكومات الدول المضيفة لها الحق في أن يكون لها دور نشط في إدارة أهم مصادر الثروة وأكثرها أهمية مثل (النفط، والغاز الطبيعي، والمعادن) من قبل بعض البلدان **(Al-Emadi,2019:75)**. هذا وكانت إندونيسيا أول دولة تستخدم اتفاقيات مشاركة الإنتاج في عام ١٩٦٦، كما أنها ظلت واحدة من أكثر المستخدمين ثباتًا. في رد مباشر منها على بعض الانتقادات الموجهة للامتيازات، أذ رفضت الحكومة الإندونيسية منح امتيازات جديدة في الستينيات، وقامت بتطوير (اتفاقيات مشاركة الإنتاج) مقبولة سمحت للحكومات

بالاحتفاظ بالملكية الوطنية للموارد المنتجة، مع قبول المستثمر الأجنبي لجميع مخاطر ونفقات الاستكشاف والإنتاج من خلال تعويض جهوده بحصة من الإنتاج (**Olawuyi,2018:205**). يمكن أن يكون تفضيل اتفاقيات المشاريع المشتركة مرتبطًا باختفاء اتفاقيات الامتياز الكلاسيكية بمعنى أن ظهورها كان نتيجة (عيوب) اتفاقيات الامتياز (**Al-Emadi,2019:76**). كما أن أطراف عقد المشاركة ليست هي نفس أطراف عقد الامتياز التقليدية حيث ان عقد الامتياز يبرم بين الدولة المضيفة والشركة الاجنبية، في حين أن عقود المشاركة تتضمن ثلاثة أطراف: الدولة المضيفة، المؤسسة النفطية التابعة للدولة المضيفة، والشركة الأجنبية (**سعيد ،٢٠١٧: ٤٨٦**). هذا وقد مرت عقود المشاركة النفطية بثلاث مراحل تطويرية :(١) اختفاء اتفاقيات الامتياز الكلاسيكية. (٢) إنشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). (٣) قرارات الأمم المتحدة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية (**Al-Emadi,2019:75**) وقد عرفت الشراكة بأنها نوع من أنواع العلاقة المنظمية التي من خلالها يتقاسم الشركاء مع بعضهم بعضاً الأرباح او الخسائر في الاعمال التي ينشئونها أو يستثمرون فيها أموالهم (**ضياء والعنكبي،٢٠٢٠: 193**). هذا ويعرف مجموعة من الباحثين عقود المشاركة النفطية بانها : عقود تبرم بين حكومة أو شركة نفطية محلية تمثلها مع شركة او مجموعة شركات اجنبية بمشاركة من الأولى أو بدونها يكون الطرف الثاني بموجبها مسؤولاً عن توفير الخدمة الفنية والمالية، وللتحري عن النفط والعمليات التطويرية الإنتاجية اللاحقة، وفي حال العثور على النفط يحصل المقاول أو الطرف الأجنبي على حصة متفق عليها من الإنتاج، إضافة إلى كميات من النفط المنتج مقابل مجازفة أو مخاطرة التعاقد، أما في حال عدم العثور على النفط فإن المقاول الأجنبي سيخسر كل الأموال التي صرفها دون أي تعويض من الحكومة (**سعيد ،٢٠١٧: ٤٨٩**). ونرى بان عقد المشاركة النفطية هو: أتفاق يحدث بين ثلاث أطراف رئيسية الطرف الأول منها يتمثل بالدولة (ذات السيادة على الثروة النفطية والمالك الحصري لها)، ويشاركها في ذلك الطرف الثاني متمثلاً بالشركة النفطية المحلية او القطاع الخاص الذي يكون بدوره (مخول من قبل الدولة للتصرف بالثروة النفطية)، هذا من جهة أما من الجهة الثانية تمثل الشركة الأجنبية المستثمرة للنفط الطرف الثالث لعقد المشاركة النفطية، ويحدث هذا الاتفاق بهدف أنشاء مشروع نفطي مشترك ضمن رقعة جغرافية معينة ومدة زمنية محددة، يتم فيها تحديد شروط وحصص المشاركة وتقاسم المخاطر وإدارة الإنتاج بين الأطراف المشاركة في المشروع على الغالب تنتهي بتحول ملكية المشروع المشترك الى الدولة او شركتها النفطية الوطنية . من خلال ما تقدم نلخص أهم الملاحظات على اليات عقد المشاركة النفطي وكذلك الحقوق والالتزامات على النحو الاتي وكما مبين في الجدول(٤) ادناه:

جدول (٤) ملاحظات عقود المشاركة (الحقوق والالتزامات)

ت	عقود المشاركة (الحقوق والالتزامات)	الملاحظات
١	عقد المشاركة	هو اتفاق بين الدولة أو الشركة النفطية فيها أو القطاع الخاص المحلي من جهة والشركة الأجنبية من جهة أخرى بهدف انشاء مشروع نفطي مشترك.
٢	فكرة عقود المشاركة العربية والعالمية	• عربياً: مصر هي أول بلد عربي عمل بفكرة عقود مشاركة الإنتاج لاستغلال حقل بلاعيم • عالميا: كانت إندونيسيا أول دولة تستخدم اتفاقيات مشاركة الإنتاج في عام ١٩٦٦
٣	مدة العقد	يمتد عقد المشاركة ما بين (٤٠ - ٢٠) سنة، ويرى المختصون أن عقود المشاركة لا يمكن الركون اليها في الدول التي تكون فيها توقعات بوجود النفط عالية.
٤	الاختلاف بين عقود المشاركة عقود الامتياز	لا تختلف عقود المشاركة في جوهرها عن عقود الامتياز سوى في اظهار سيطرة الدولة اذ تعطي الانطباع بملكية وسيطرة الدولة على مصادرها النفطية مع بقاء جوهر عقود المشاركة النفطية لصالح الشركات الأجنبية.
٥	ثلاث أشكال لعقود المشاركة النفطية	• اما ان يبرم العقد بين الدولة المنتجة والشركة الأجنبية على ان يتم تأسيس شركة تساهم فيها الدولة أو أحد مؤسساتها بحصة في رأس مالها (عقد شركة أوكسيرا أب الفرنسية مع الحكومة السعودية عام ١٩٦٥. • أو يبرم العقد بين الدولة المنتجة او أحد مؤسساتها من جهة والشركة الأجنبية من جهة أخرى (عقود جمهورية مصر مع المؤسسة المصرية للبترول وشركة سان امريكان وفليبس عام ١٩٦٤).

		• أو يبرم العقد بين احدى الشركات الوطنية التابعة للدولة المنتجة والشركات الأجنبية من خلال تخويل الحكومة للشركة الوطنية (العقود الإيرانية عام ١٩٥٧)
٦	مميزات عقود المشاركة	• تتميز عقود المشاركة في الإنتاج بانها تتيح للدولة المنتجة ممارسة الرقابة على أعمال الشركات الأجنبية • ولها حق المشاركة في التسويق النفطي. • كما تسهم في اكتساب الخبرات وتجنب الخسارة • على وفق عقود المشاركة تكون الشركات الأجنبية في حالة من الاستقرار والاطمئنان في علاقتها مع الدول المنتجة كونها شريكاً رئيساً على وفق العقد المبرم.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: الصائغ، محمد يونس (٢٠١٠)"**أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ضل القانون الدولي المالي**"، مجلة الرافدين للحقوق ،١٢(٤٦)، ص٢٦٩. عبد الرضا، نبيل جعفر ومشاري، خالد(٢٠١٦) "**مستقبل الدولة الريعية**"، البصرة: شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة. الساعدي، صباح شبيب (٢٠١٥). النظام القانوني لعقد التطوير والانتاج النفطي في العراق، بيروت: الدار العربية للعلوم.

Olawuyi , Damilola S (2018), "***Contractual and tax arrangements in the extractive industry":*** © Springer Nature Switzerland AG

٣: ـ عقود الخدمة النفطية:Oil service contract

في السنوات الأخيرة، أبدت بعض الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي اهتمامًا متزايدًا بتبني أشكال مختلفة من عقود الخدمة بدلاً من عقود مشاركة الإنتاج أو الامتيازات في مشاريع التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، ويمكن تفسير هذا الاهتمام الجديد بعقود الخدمة المختلفة الى مخاوف السيادة المتزايدة والبيئة السياسية من ناحية، والحاجة إلى رأس مال شركات النفط الدولية في تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في البلدان المضيفة من جهة أخرى(**Ghandi & Lin,2014:63**). وتعـــد المكسيك أول دولة تأخذ بعقود الخدمة عام ١٩٥٠ ، ثم تلتها دول أخرى كإيران عام ١٩٦٦ ، كما يعد العراق أول دولة عربية تأخذ بها عام ١٩٦٨ عندمـــا أبرمـــت شركة النفط الوطنية العراقية عقد خدمة مع شركة إيراب الفرنسية أعقبه بعـــد ذلك عقـــــد مـــــع شركة بتروباس البرازيلية عام ١٩٧٢ وفي عام ١٩٧٣ ابرم عقد مماثل مع مؤسسة النفط والغاز الهندية (**الخليفة ، ٢٠١٩: ٢٣**). يسمح هذا النوع من عقود النفط والغاز للدولة المضيفة بممارسة المزيد من السيطرة على أنشطة التنقيب عن البترول واستغلاله. من خلال إحضار الشركات عبر الوطنية لإنجاز المهام المحددة بعناية، وتتعاقد الدولة المضيفة فقط مع الشركة عبر الوطنية لأداء خدمة محددة بحذر تتعهد بموجبه شركة النفط الدولية (IOC) بالتنقيب عن الهيدروكربونات على مسؤوليتها الخاصة وعلى نفقتها نيابة عن شركة النفط الوطنية (NOC)، ويتم بموجبهـــــا تعويضهـــا ومكافأتها نقدًا اعتمادًا على نجـاح الاستكشافـات (**Adebayom, 2018: 143**). ويعرف عقد الخدمة: بأنه إطار تعاقدي طويل الأجل تستخدمه بعض الحكومات المضيفة لاكتساب خبرة ورأس مال شركات النفط الدولية دون الحاجة إلى تسليم حقوق ملكية الحقل والإنتاج إليها، مقابل رسوم محددة مسبقًا (**Ghandi, Cynthia Lin,2014:63**). هذا وتأخذ عقود الخدمة اشكال تنظيمية مختلفة يمكن ان نلخصها وكما يلي :

أ : عقود المقاولة النفطية: Oil contracting contracts

إن عقد المقاولة بحسب تعريفه القانوني هو اتفاق يتولى بموجبه أحد الأشخاص تنفيذ عمل معين خلال فترة محددة ولقاء أجر محدد وبانتهاء تنفيذ العمل وحصول المقاول على أجره من صاحب العقد النفطي تنتهي صلة المقاول بالمشروع، تستعين الدولة أو المؤسسة الوطنية المشرفة على النفط بمقاول أجنبي يتولى مسؤولية الكشف على النفط وأعداده للإنتاج ثم إنتاجه بالفعل ويتحمل كافة المصاريف ومسؤولية المخاطرة التي تكتنف هذه العمليات منذ بداية المشروع إلى أن يصبح مورداً للدخل (**حمصي ،٢٠٢٠: ٦**).

ب : عقود تقاسم الإنتاج: Production sharing contracts

تاريخياً، تم استخدام عقود تقاسم الإنتاج لأول مرة في إندونيسيا في عام ١٩٦٦ ويستخدم الآن على نطاق واسع في صناعة النفط والغاز، تمنح هذه العقود الشركات الأجنبية الحق في استكشاف واستغلال وإنتاج الموارد الطبيعية. وهي تقوم على أساس صيغة المشاركة حيث يتم تقاسم إنتاج الموارد الطبيعية (النفط والغاز) بين الدولة المضيفة والشركات الأجنبية وفقًا للنسبة المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل الشركات عبر الوطنية التكلفة الكاملة والمخاطر المرتبطة بأنشطة الاستكشاف والفوائد المشتقة فقط إذا تم العثور على الموارد (**Adebayom, 2018: 147**).

جـ: عقود الخدمة الفنية:Technical service contracts

اتفاقية الخدمة، "المساعدة الفنية"، هي في بعض النواحي نسخة أكثر تعقيدًا من عقد الخدمة. في مثل هذه الاتفاقيات، يوافق المقاول على تقديم المساعدة الفنية في استكشاف النفط وتطويره وإنتاجه، وفي بعض الحالات تكرير النفط أيضاً. هذا وقد تشمل خدمات المقاول توفير المعدات وتدريب الموظفين على تشغيل المنشآت البترولية. وفي المقابل توافق الدولة على تعويض الشركة عن النفقات المتكبدة بالإضافة إلى الرسوم على أساس الإنتاج. استخدمت فنزويلا اتفاقيات المساعدة الفنية كجزء من خطتها لتأميم صناعتها النفطية (**Kardel,2017:107**). بالنسبة لعقود الخدمات الفنية ، تتمثل الإستراتيجية في تحديد هدف الإنتاج الأمثل وعبء العمل للمشروع من خلال العائد على الاستثمار ، وذلك لضمان أن ذروة الإنتاج وفترات الإنتاج المستقرة تفي بمتطلبات العقد (**Longxin,etal.2018**) . يُعرف هذا النوع من عقود الخدمة باسم عقد المساعدة الفنية الذي تتم فيه دعوة الشركات عبر الوطنية لأنشطة الاستكشاف وسيتم الدفع لها وفقًا لترتيب العقد مع عدم وجود فرصة للحصول على مصلحة في المورد. ويضيف بعض الباحثين بان عقد الخدمة الفنية قريب إلى حد ما من ترتيب الشراكة، لكن الدولة المضيفة هي الطرف الأقوى فيه. الأهم من ذلك أنه يمكن الدولة المضيفة من الاستفادة من الخبرة التكنولوجية والإدارية وموارد رأس المال للشركات متعددة الجنسيات مع سماح وسيطرة الملكية للبلد المضيف (**Adebayom, 2018: 144**).

د: عقود خدمة المخاطر: Risk service contracts

عقد خدمة "المخاطر" هو نفسه عقد الخدمة الخالص، ولكن بدلاً من دفع رسوم ثابتة، يعتمد الدفع على مستوى الاستثمار الأولي. بموجب اتفاقية خدمة المخاطر، توافق شركة النفط على استكشاف منطقة معينة وتقييم إمكاناتها للاكتشافات. في حالة الاشتباه في وجود احتياطيات بترولية، تلتزم الشركة بتطوير الخزان. طوال هذه الفترة، تستثمر الشركة أموالها الخاصة فقط دون توقع للدفع ما لم ينتج عن ذلك إنتاج تجاري. وبالتالي، فإن الشركة تتحمل كامل المخاطر المالية دون الحصول على أي حقوق في المنطقة المستكشفة. فقط عند بدء الإنتاج التجاري، يحق للشركة الحصول على أموال مقابل خدماتها نقدًا، أو الحق في الحصول على النفط بسعر مخفض. على الرغم من أن اتفاقية خدمة المخاطر تحتوي على ميزات مثل ترتيب المشاركة في الإنتاج، إلا أنها تمنح شركة النفط حقوقًا أقل في المساحة التي يتم استكشافها (**Kardel,2017:107**).

هـ : عقود العودة (أعادة الشراء): bay-back contracts

كانت عقود امتيازات الخدمة للاستثمارات الإيرانية في مجال قطاع الطاقة، المنظمة قانونياً هي الأولى من نوعها وكانت تعرف بعقود الخدمة ولاحقًا عرفت كعقود إعادة شراء (عودة). بدءاً من الامتياز الأول في أواخر القرن التاسع عشر، إلى

البارون جوليوس دي رويتر، تلاه امتياز ويليام نوكس دارسي الشهير الذي أدى في النهاية إلى تأميم الصناعة وبعد الإطاحة بالشاه ومع نهاية العراق –الحرب الإيرانية تم تقديم عقود خدمة المخاطر، والتي أصبحت تعرف باسم عقد إعادة الشراء (Kuhn, 2014:264). تعرف عقود أعادة الشراء : بانها صيغة معدلة لعقود إعادة الشراء المباع (bay–back) وهذا النوع من العقود مشابه لعقود الخدمة مع المجازفة لكنها تشترط مدة قصيرة للعقد تتراوح بين (٢ ـ ٣) سنوات للتطور ومن (٣ ـ ٥) سنوات للإنتاج ، تتحصل فيه الشركة الأجنبية على مستحقاتها المالية على شكل نفط خام وليس نقداً يحدد حسب النسبة المتفق عليها في العقد (**عبد الرضا ، ٢٠١١: ١١٩**). يتلخص لدينا بان عقود الخدمة النفطية: انها تلك العقود التي لجأت أليها الدول المنتجة للنفط نتيجة مخاوف السيادة المتزايدة والبيئة السياسية لديها هذا من جهة، بالإضافة الى الحاجة إلى رأس مال شركات النفط الدولية في تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في البلدان المضيفة من جهة أخرى، أذ تقوم هذه الدول باستئجار شركات اجنبية لتنفيذ اعمال نفطية معينة محدودة كانت او واسعة ضمن عقد نفطي واحد او متعدد ضمن فترة زمنية محددة لقاء نسبة اجر متفق عليه يتم دفعة في العادة نقداً أو عيناً (نفطاً). كما أن خيار هذه الدول التي تلجأ الى هذا التفضيل من العقود مقارنة بعقود الامتياز والمشاركة يكون مشروط بتوفر: موارد بشرية تنظيمية وتقنية كافة تتمتع بخبرة علمية وعملية عالية، بالإضافة الى وجود مراكز أكاديمية وبحثية متخصصة في تقنية إدارة صناعة النفط الحديثة والمتطورة.

المبحث الثاني: الاتفاقات التعاقدية العراقية في أسواق النفط العالمية من المنبع الى المصب

تمهيد:

يعد النفط من اهم الموارد الطبيعة في العراق وفي نفس الوقت مطمع للأخرين وملاذاً للشعب، فهو هبة الخالق لجميع افراد الشعب العراقي ليس للجيل الحاضر وانما للأجيال اللاحقة كذلك. لذا أصبح لابد من الحفاض عليه واستثمار عوائده بالشكل الذي يحقق التنمية والتطور في البلاد من خلال ضمان الحفاض على حقوق الأجيال القادمة (**محمد، ٢٠١٦: ٣٨٠**). وقد مر تاريخ العراق النفطي بمجموعة من المراحل والتحولات خلال الفترة الماضية نستطيع ان نلخصها بالفترات التالية: مرحلة عقود الامتياز؛ ومرحلة تأميم النفط وما بعد التأميم؛ ومرحلة جولات عقود التراخيص من ٢٠٠٩ . ٢٠٢٠.

أولاً :ـ مرحلة عقود امتياز النفط العراقي للفترة ١٩٢٥_ ١٩٧٥

يعود تاريخ صناعة استخراج النفط في العراق إلى سنة ١٩١٦ إلا أن الاكتشاف الضخم الذي تحقق بعد تفجر النفط في بئر رقم (١) في بابا كركر سنة ١٩٢٧ في كركوك كان بداية تطور تاريخ عملية صناعة استخراج النفط في العراق ويعود الفضل في هذا الاكتشاف إلى شركة النفط التركية (T.P.C) التي تأسست في ٢٥ أيلول ١٩١٢ في لندن وفي ١٤ آذار ١٩٢٥ منحت الحكومة العراقية امتياز لاستثمار الحقول النفطية في العراق، وبعدها مباشرةً شرعت الشركة في استثمار الحقول النفطية في منطقة كركوك، وفي ٢٨ حزيران ١٩٢٩، تم تغير اسم الشركة إلى شركة نفط العراق المحدودة (I.P.C) لاستثمار حقول كركوك النفطية في ذلك الوقت (**عبد العزيز ، ٢٠١٧ :١٥٧**). بالإضافة الى شركة نفط العراق قد عرفت فترة اكتشاف النفط وانتاجه تأسيس عدد من الشركات النفطية والتي كانت من أشهرها: (**شناوة، ٢٠١٤ :٨.٧**).

- **شركة نفط خانقين** (حقل نفط خانة) التي تم تأسيسها من قبل شركة النفط الانكليزية الفارسية سنة ١٩٢٥، التي سوقت منتجاتها النفطية في المناطق الشمالية والوسطى من العراق عن طريق شركتها الفرعية شركة الرافدين لما يقارب (٣٠) سنة.
- **شركة حقول نفط الموصل:** قد كان لمشاكل (شركة انماء النفط البريطانية – الالمانية) التي ظهرت أثناء قيامها بإعمال التنقيب والحفر المكلفة بها، دور كبير في تأسيس شركة حقول نفط الموصل في سنة **١٩٣٢**، التي استمرت فترة طويلة حتى اضطرت للتنازل عن كامل امتيازها وحقوقها لشركة نفط الموصل في عام ١٩٤١.
- **شركة نفط البصرة:** قد ساعد تأكيد حصول شركة نفط العراق على الامتياز الذي يمكنها من التحري والمسح الجيولوجي مجانا في ١٩٣٨، على تسجيل شركة فرعية في لندن عرفت: **باسم شركة نفط البصرة** وهي شركة شبيهة بنظامها الداخلي بشركة نفط العراق، كما أن امتيازها يشمل في الدرجة الاولى اخر قسم حر في العراق إلا هو منطقة البصرة الواقعة على رأس الخليج العربي، ويشمل الامتياز كذلك جميع الاراضي في العراق التي لم تمنح الى شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط خانقين.

يوضح الجدول (٥) الدور المهم لعقود الامتيازات الأولى في استثمار الثروة النفطية في العراق من قبل هذه الشركات أذ منحت للشركات الأجنبية بموجبها حق التصرف بموارد العراق النفطية مقابل دفع ضريبة للدولة، في المقابل كانت هذه الاتفاقيات من جانب واحد لوقوع تلك الدول تحت نفوذ الدول المالكة لشركات البترول الاحتكارية (الاخوات السبعة) ، وتحت تهديد البوارج الحربية البريطانية، فوقعت الحكومة العراقية على اثرها ثلاث اتفاقات : اذ منح **الامتياز الاول** لشركة نفط العراق البريطانية المحدودة لمدة ٧٥ سنة اعتباراً من ١٤ اذار ١٩٢٥ ، **والامتياز الثاني** : كان لشركة نفط الموصل البريطانية المحدودة للمدة نفسها ابتداءً من ٢٥ ايار ١٩٣٢ . اما **الامتياز الثالث:** كان من نصيب شركة نفط البصرة وللمدة نفسها من ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٨. وامتازت هذه الاتفاقات التي ابرمت بين الشركات الاجنبية والشركات أعلاه بصفة الشمولية، اذ احاطت اراضٍ واسعة شملت جميع حدود العراق البرية والبحرية **(الضالمي، ٢٠١٩: ١٣-١٢)**. هذا وقد لعبت العائدات النفطية دوراً مهما في النشاط الاقتصادي للبلد منذ خمسينات القرن الماضي وبالتحديد سنـــــة **١٩٥٢**، أذ بدأت العوائد صادرات النفط تشكل المصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي فقد بلغت عوائد صادرات النفط تشكل المصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي فقد بلغت قيمتها (٧٩,٦) مليون دينار أي تمثل حوالي (٨١ %) من اجمالي قيمة الصادرات و(٧٨%) من النتاج المحلي الإجمالي واستمرت بالتزايد حتى بلغت عام ١٩٥٨ ذروتها ب(١٨٥,٥) مليون دينار تمثل حوالي (٩٣%) من اجمالي قيمة الصادرات (٧٦,٥ %) من النتاج المحلي الإجمالي **(عذافة وآخرون ،٢٠١٩: ٣٦٤)**.

جدول (٥) امتيازات العقود النفطية للشركات الأجنبية في العراق للفترة (١٩٢٥_1975)

ت	أسم الشركة	تاريخ عقد الامتياز	مدة عقد الامتياز	تاريخ نهاية عقد الامتياز	مساحة المناطق المشمولة بالامتياز
١	شركة نفط العراق البريطانية المحدودة	١٩٢٥	٧٥ سنة	انتهت عـــــام 1975	الموصل ، أربيل ، كركوك ، ديالى ، سليمانية ، وقسم من الكوت وقد غطت هذه الأرض حوالي ٨٧٠٠٠ ميل مربع من الأراضي العراقية
٢	شركة نفط خانقين الإنكليزية الفارسية	١٩٢٥	٧٠ سنة	انهت الحكومة امتياز الشركة وتسلمت منطقة الامتياز اعتبارا ١٩٥٨ نتيجة عدم امكانياتها بالقيام بالواجبات التي فرضتها	القسم الذي يقع في العراق يسمى حقل النفط خانة والقسم الواقع في إيران يسمى بحقل نفط شاه يبعد هذا الحقل حوالي ٢٥ ميلا جنوب خانقين وحوالي ٩٠ ميلا شمال شرقي بغداد. تبلغ ابعاد المنطقة التي فيها النفط

				عليها نصوص امتيازها	٨١/٤ ميل طولا و ١١/٤ ميل عرضا.
٣	شركة نفط الموصل البريطانية الألمانية	١٩٣٢	٧٥ سنة	انتهت عـــام 1975	ويشمل الأراضي الواقعة في ولايتي بغداد والموصل غربى نهر دجلة وشمال خط عرض ٣٣. وقد غطت حوالي ٤٢٠٠٠ ميل مربع من الأراضي العراقية
٤	شركة نفط البصرة البريطانية	١٩٣٨	٧٥ سنة	انتهت عـــام 1975	شملت جميع الأراضي التي لم يشملها عقود الامتيازات الأخرى بمساحة وصلت الى ٣٥٠٠٠ ميل مربع من الأراضي العراقية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الادبيات : شناوة ، نداء حسين (٢٠١٤) ، ***"واقع شركات النفط الوطنية والاستثمار في الصناعة النفطية في العراق"*** بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في اقتصاديات الطاقة ؛ الضالمي، مسلم عبد عون (٢٠١٩)،***" أثر جولات التراخيص على الصناعة الاستخراجية النفطية في محافظة البصرة: دراسة في جغرافية الصناعة"***، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب جامعة البصرة لنيل درجة الماجستير في جغرافية الصناعة ؛ قدوري ، فخري (٢٠١٣) ،***" ملخص تاريخ شركات النفط الأجنبية (IPC,MPC,BPC) "*** ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، النفط والغاز والطاقة ، استرجع في ٢٠١٣/٠٣/٠٢ ؛ باجلان ، إبراهيم (٢٠٠٩)، ***" نفـــط خانقيـــن بيـــن الحقانـــق والاوهـــام"*** موقع كلكامش للدراسات والبحوث الكردية ، استرجع في ٥ يوليو، ٢٠٠٩ .

هــذا وقد عرف عام **١٩٦١** ، ابان فترة حكم رئيس الوزراء العراقي (عبد الكريم قاسم) تشريع قانون رقــم (٨٠) الذي حـدد بموجبــه سحـــب (٩٩،٥ %) من الاراضي العراقية التي كانت خاضعة لاتفاقات قيد الانتاج مثل : جنوب الرميلة ؛ و الزبير ؛ و كركوك ؛ و عين زاله ، بالإضافة الى تحديد عمل الشركات الاجنبية بالحقول التي كانت تعمل بها دون السماح لها باكتشاف حقول جديدة حتى عام **١٩٦٤** ، والذي تمخض على اثره تأسيس أول منشأة عراقية وطنية في ذلك الوقت عرفت بـ**(شركة النفط الوطنية)** التي كان الهدف منها البحث عن حقول نفط جديدة واستثمارها حتى عام **١٩٧٢** الذي شهد على تأميم مجموعة شركات نفط العراق (I P C) في عهد (احمد حسن البكر) الرئيس العراقي فـــي ذلك الوقت**(شناوة ، ٢٠١٤ :٦)**. هذا وقد تزايدت الاهمية النسبية لقطاع النفط خلال عقـــــد السبعينات على أثر سيطرة الحكومة العراقية على قطاع النفط بعد التأميم بالإضافة الى تصحيحات اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة حجم الصادرات العراقيـــة من النفط ، فقد بلغ متوسط المساهمة النسبية لقطاع النفـــط في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٣٢،٦ % خلال المدة بين ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣ **(لفتة، ٢٠١٧: ١٣)**.

ثانياً:ـ مرحلة ما بعد التأميم للفترة (١٩٧٥ – ٢٠٠٣):

انهى تأميم النفط عام ١٩٧٥ جميع صيغ الامتياز التقليدي لكافة الشركات الاجنبية في العراق ، حيث انبثقت مجموعة من الشركات الوطنية كشركة نفط الشمال ، والوسط ، والجنوب التي ساهمت بتطوير قطاع النفط من خلال الاستكشاف والحفر ، والانتاج ، فقد تم في تلك الفترة اكتشاف(٤٠) حقلاً نفطياً وارتفع معدل الانتاج اليومي للنفط من (١،٥) مليون برميل عام ١٩٧٢ ليصل الى (٣،٥) مليون برميل عام ١٩٧٩ بواقع مثير للأعجاب فاق ١٢% سنوياً للمدتين المذكورة وحفرت مئات الابار ومدت الاف الكيلو مترات من أنابيب التصدير الى المرافئ الوطنية ومرافئ الدول المجاورة **(محمد، ٢٠١٦: ٣٥٥)**. وقد شهدت سنوات عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تراجع أنماط الاستثمار في القطاع النفطي جراء حرب الخليج الأولى مع إيران (١٩٨٠ ــ ١٩٨٨)، و حرب الخليج الثانية مع الكويت وقوات التحالف الأمريكي عام ١٩٩١،الذي اعقبه مباشرةٍ عقوبات الحصار الاقتصادي الذي استمر للسنوات **(١٩٩١ – ٢٠٠٣)** وكان ختامها حرب الخليج الثالثة والاحتلال الأمريكي للعراق عام **(٢٠٠٣)** . الذي انعكس بدوره على إنتاج قطاع النفط في العراق حيث انخفض إنتاج النفط إلى**(2,5)** مليون برميل يومياً في عام **1980** وبحلول عام 1983 تراجع إلى أقل من **(1)** مليون برميل يومياً. وبحلول عام **1984** تراجعت القدرات التصديرية للعراق إلى (٧٠٠) ألف برميل يومياً، أي أقـــل مـــن **(٣٠ %)** من إنتاج حقول النفط في ذلك الوقت، وابتداءً من عام ١٩٩٦، نفذت الأمم المتحدة برنامج النفط مُقابل الغذاء،

والذي سمح للعراق ببيع ما قيمته (٢) مليار دولار من النفط كل ستة أشهر واستخدام ثلثي هذا المبلغ لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وفي عام ١٩٩٨ تم رفع الحد الأقصى من النفط العراقي في إطار البرنامج المذكور إلى (٥,٢٦) مليار دولار كل ستة أشهر (**النداوي، ٢٠١٤: ٦٦٦**).

ثالثاً: ـ مرحلة جولات عقود التراخيص النفط العراقية للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠٢٠)

يرجع اصطلاح الترخيص (License) الى الكلمة اللاتينية (Licentia) وتعني الحرية وينصرف معناها الى مشروعية الفعل، اي بدون ترخيص يعتبر الفعل غير مشروع، والترخيص: اتفاق يلتزم بمقتضاه صاحب حق الانتفاع بالمعارف الفنية وعناصر الملكية الصناعية كافة بأن يتنازل عن حقه الاستثنائي في الانتفاع كلياً او جزئياً الى المرخص له خلال مدة معينة ولقاء مبلغ محدد (**التميمي، ٢٠١٤، ٤٤**). اما جولة الترخيص: تعني المرحلة أو الشوط الذي تمت فيه إجراءات طرح المناقصة واختيار المتعاقدين، بينما عقد التراخيص: هو ترخيص يصدر من السلطة المختصة بإرادتها المنفردة بقانونً أو قرار إداري فرديً منشئ، وتمنح فيها شخصا آخر الحق بإدارة واستغلال المرفق البترولي في منطقة معينة لمدة محددة لقاء عوائد معينة وتحت رقابتها، بناء على عقد استكشاف وانتاج يتضمن شروطا تنظيمية وتعاقدية (**الخليفة، ٢٠١٩: ١٢**). كان أثر الحروب العراقية الماضية التي حدث بعد التأميم واضح على الانخفاض المستمر في انتاج قطاع النفط للعقدين الماضيين الذي وصل في أحسن أحواله الى معدل (٢,٥) مليون برميل يومياً، هذا القطاع الذي كان ولا زال يعتبر الرافد الاول للتدفقات النقدية للموازنة العراقية التي تمثل عصب وشريان الحياة الاقتصادية في العراق ،وكذلك تدمير البنى التحتية وتهالكها ، ناهيك عن تزايد عبء الديون الدولية على العراق المستمر ، ساهمت هذه العوامل وغيرها بشكل أو اخر الى بروز الحاجة الملحة للاستثمار في القطاع النفطي وتطوير حقول النفط العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وقد تم ذلك عام (٢٠٠٩) من خلال أبرام عقود الخدمة النفطية (**Oil service contracts**) والتي اطلق عليها تسمية جولات عقود التراخيص والتي انقسمت الى خمس جولات تعاقدية تمثلت بكل مـــن : الجولة (الاولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة) وكما موضح على النحو الاتي:

١ـ عقود الخدمة الفنية (TSC) جولة عقود التراخيص الأولى (٢٠٠٩):

أعلنت الحكومة العراقية عن طريق وزارة النفط في شباط عام ٢٠٠٨، بداية المفاوضات الخاصة بعقود الخدمة الفنية (TSC) او مثلما اطلق عليها بجولة التراخيص الأولى من خلال دعوة الشركات النفطية العالمية لتقديم عطاءتها وتقييماتها لغرض دراسة وتقييم وضعها المالي والقانوني وامكانياتها الفنية، والذي أسفر عن تنافس (**١٢٠**) شركـــة عالمية تأهلت منها للدخول في جولة التراخيص الأولى (**٣٥**) شركة، وقد اطلق على هذه المرحلة ب(جولة تأهيل) الشركات (**المشهداني،٢٠١١: ٤**). وعند فتح العطاءات في ٢٠٠٩\٦\٣٠ ، لم تربح أي شركة بأي عرض لان كل الشركات التي قدمت عروضها في جولة التنافس كانت أسعار الخدمات في عطاءاتها تتجاوز الأسعار التخمينية التي وضعتها وزارة النفط التي بقيت (مجهولة حتى فتح العطاءات) ، لاحقاً وافقت شركة (BP) البريطانية وشركة (PC) الصينية على اجر الخدمة وهو (٢) دولار عن كل برميل أضافي يتم انتاجه لحقل الرميلة وتمت الإحالة أليهما ، اما الشركات الباقية فلم توافق على تخفيض الأسعار المقدمة بالعطاءات ، والذي لم يدم طويلاً حتى عادت بعض الشركات للتفاوض والموافقة على الأسعار التخمينية للحوافز وتم على اثر ذلك توقيع العقود العمالقة الأخرى (**العبادي والمرسومي، ٢٠١٩: ١٤٦**). يوضح الجدول

(٦) التالي أهم الحقول التي تم استثمارها في جولة التراخيص الأولى بالإضافة الى نسب مشاركة المقاول ونسب أسهم الشريك الحكومي والاحتياطي النفطي للحقول المتعاقدة.

ت	الحقل المتعاقد علية	الاحتياطي النفطي مليارابرميل	أسم وموقع الشركة الوطنية	تحالف الشركات	نسب مشاركة المقاول في الأسهم%	الشريك الحكومي%	تاريخ التعاقد	مدة العقد
١	حقل الرميلة	17,8	البصرة (BOC)	(BP) البريطانية	47,63 %	Somo 6 %	٢٠٠٩\١٢\١٧	٢٥ سنة
				(petrochina)الصينية	46,37 %			
٢	حقل الزبير	4	البصرة (BOC)	(ENI) الإيطالية	41,56 %	MOC 5 %	٢٠١٠\٢\١٨	٢٥ سنة
				(OXY) الامريكية	29,69 %			
				(KOGAS)الكورية الشمالية	23,75 %			
٣	غرب القرنة المرحلة ١١	8,7	البصرة (BOC)	(ExxonMobil)الامريكية	32,692 %	OEC 5 %	٢٠١٠\٣\١	٢٠ - ٣٠ سنة
				Itochu اليابانية	19,61 %			
				Petrochina الصينية	32,692 %			
				Pertaminaالإندونيسية	10 %			
٤	حقول ميسان (بزركان ،الفكة ، أبو غرب)	2,4	ميسان (MOC)	(CNOC) الصينية	63,75 %	IDC 25 %	٢٠١٠\٥\١٧	٢٠ سنة
				(TPAO)التركية	11,25 %			
5	حقل الاحدب	1,5	Mdoc واسط	الواحة الليبية	75 %	سومو ٢٥ %	٢٠٠٨\١١\١٠	٢٠ سنة

جدول (٦) الحقول التي تم استثمارها في جولة عقود التراخيص الأولى المعلنة

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير وزارة النفط العراقية (٢٠١٩)، ***"الحقول النفطية التي تم استثمارها"***، بغداد ، دائرة العقود والتراخيص صفحات متعددة ؛ العبادي، نصيف جاسم ،المرسومي، نبيل (٢٠١٩)، ***" التقييم الاقتصادي لعقود المشاركة وعقود التراخيص النفطية في العراق"***، دار الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة.

يتضح لنا من خلال الجدول (٦) أن مجموع الحقول المعلنة في جولة التراخيص الأولى كان (٦) حقول فقط، باستثناء حقل الاحدب، والتي يمكن ان نقسمها الى ثلاث أقسام: **القسم الأول**: يتضمن عقد تطوير الحقول الثلاثة الأولى المتمثلة بكل من: (حقل الرميلة؛ وحقل غرب القرنة ١١؛ وحقل الزبير) والتي كانت تقع ضمن حقول شركة نفط البصرة (**BOC**) (شركة نفط الجنوب سابقاً) وهي حقول مستكشفة ومنتجة للنفط سابقاً كان يقدر احتياطيها مجتمعه ب (29,15) مليون برميل، اختلفت هذه الحقول في مدة لعقد ونسبة الشريك الحكومي كذلك الجهة التي يمثلها الشريك الحكومي وكما موضح ادناه:

- كانت نسبة مساهمة أسهم الشريك الحكومي **لحقل الرميلة** هي **٦%** التي كانت عائده الى شركة سومو لتسويق المنتجات النفطية، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة (**BP**) **البريطانية** بنسبة مشاركة بالغة

(47,63 %) وشركة (petro china) الصينية بنسبة مشاركة بالغة (46,37 %) عن مدة عقد امدها (٢٥) سنة.

- بينما كانت نسبة مساهمة أسهم الشريك الحكومي **لحقل الزبير** هي **٥%** التي كانت عائده الى شركة (MOC) ، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة (ENI) الإيطالية بنسبة مشاركة،بالغة (41,56 %) ؛ وشركة (OXY) الامريكية بنسبة مشاركة بلغت (29,69 %) ، وشركة (KOGAS) الكورية الشمالية بنسبة مشاركة بلغت (23,75 %) عن مدة عقد امدها (٢٥) سنة.
- بينما كانت نسبة مساهمة أسهم الشريك الحكومي **لحقل (غرب القرنة ١١)** هي **٥%** التي كانت عائده الى شركة (OEC) شركة الاستكشافات النفطية، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة (ExxonMobil) **الامريكية** بنسبة مشاركة بالغة (32,698 %) وشركة (Itochu) اليابانية بنسبة مشاركة بالغة (19,61 %)؛ وشركة (petro china) **الصينية بنسبة مشاركة بالغة (32,692 %)**، وشركة (Pertamina) الإندونيسية بنسبة مشاركة بلغت (10 %) عن مدة عقد امدها (٢٠) سنة قابلة للتمديد الى ٣٠ سنة. أما **القسم الثاني**: يتضمن عقد تطوير الحقول الثلاثة الباقية المتمثلة بكل من: (حقل أبو غرب؛ والفكة؛ والبزركان) والتي تقع ضمن حقول شركة نفط ميسان (MOC) وهي حقول مستكشفة ومنتجة للنفط سابقاً كان يقدر احتياطيها مجتمعه ب (2,4) مليون برميل اختلفت هذه الحقول في مدة لعقد ونسبة الشريك الحكومي وكذلك الجهة التي يمثلها الشريك الحكومي أذ كانت نسبة مساهمة أسهم الشريك الحكومي **لحقول ميسان: أبو غرب؛ الفكة؛ والبزركان** هي **٢٥ %**، والتي كانت عائده الى الشريك الحكومي المتمثل بشركة الحفر العراقية (IDC)، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة (CNOC) الصينية بنسبة مشاركة بالغة (63,75 %) وشركـة (TPAO) التركية بنسبة مشاركة بالغة (11,25 %) عن مدة عقد امدها (٢٠) سنة.

القسم الثالث: يتضمن عقد تطوير حقل الاحدب الواقع في شمال مدينة الكوت والذي يعتبر واحد من اهم الحقول المنتجة لشركة مصافي الوسط (Mdoc) باحتياطي يقدر (1,5) مليار برميل في اليوم، لم يكن هذا الحقل ضمن الحقول المستثمرة في جولة التراخيص الأولى كون استثماره كان في ٢٠٠٨\١١\١٠، أي قبل اعلان بداية جولات التراخيص الأولى في ٢٠٠٩\١٢\١٧، والذي كان من نصيب شركة الواحة الليبية بنسبة مساهمة ٧٥% وشريك حكومي متمثل بشركة سومو للتسويق بنسبة ٢٥ % ومدة عقد امدها ٢٥ سنة. نلاحظ كذلك ان وزارة النفط قامت بتوزيع نسب المشاركة للشريك الحكومي في هذه العقود على تشكيلات وزارة النفط بنسب مختلفة، وعلى الأكثر كان هذا التوزيع يعتمد على مدى قوة وضعف التشكيلات النفطية العامة المختلفة، فنحن نلاحظ على سبيل المثال بان الوزارة قد منحت نسبة مساهمة الشريك الحكومي لحقول ميسان البالغ ٢٥% الى شركة الحفر العراقية على الرغم من ان الحقول أعلاه هي تابعة لحقول شركة نفط ميسان. يوضح **الشكل** (١) الاتي خارطة مواقع الحقول السبعة أعلاه على الأرض.

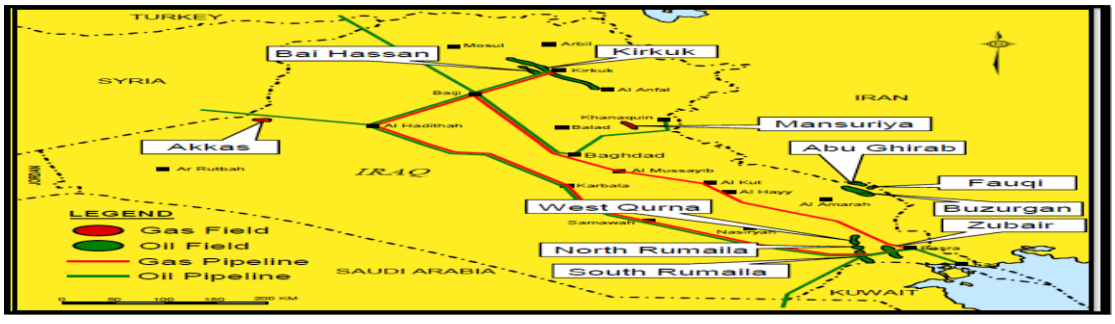

شكل (١) مواقع الحقول السبعة في جولة التراخيص أولى (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)

المصدر: الأمانة العامة لرئاسة الوزراء العراقية (٢٠١٨)، ***تقرير سجل التراخيص: حسب المعيار ٢ ,٣ من معايير المبادرة الدولية***، بغداد، هياة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.

٢ ـ عقود خدمة تطوير وإنتاج النفط (Dpsc) جولة التراخيص الثانية (٢٠١٠):

بعد جولة التراخيص الاولى تهيأت دائرة العقود والتراخيص النفطية في وزارة النفط العراقية لأعداد جولة التراخيص الثانية عبر تأهيل (١٠) شركات اخرى للتنافس على حقول الجولة الثانية البالغة(١١) حقل التي ضمت كل من : (حقل غرب القرنة ٢١؛ مجنون؛ الغراف؛ الحلفاية؛ بدرة؛ القيارة؛ نجمة؛ شرقي بغداد؛ حقول نفط ديالى؛ حقول وسط الفرات؛ حقول غرب الكفل والمرجان) والتي كانت هذه المرة مجموعه من الحقول الخضراء (غير المنتجة) مستكشفة وغير مطورة وتحتوي على احتياطي نفطي كبير جدا يقدر ب (٥٢) مليار برميل أي ما يعادل ثلث الاحتياطي النفطي العراقي تقريباً (**العبادي والمرسومي،٢٠١٩: ١٧٠**). هذه العقود تمنح المستثمر حق تطوير الحقول وفق العقد، على أن تقوم الشركة بتولي عملية التطوير من الناحية المالية على أن تسترجع الأموال من الفترة الأولى للإنتاج على غرار عقود المشاركة بالإنتاج، كما وتستعيد كلف الإنتاج وتأخذ أجورا على إنتاج النفط، فكانت أجورها تتراوح ما بين دولار وخمسة عشر سنتا للبرميل إلى ستة دولارات، يكون للجانب العراقي منها استرجاع نسبة الشريك العراقي، والذي سنأتي على ذكره في السياق ، المقدرة بنسبة٢٥ %كما تأخذ الدولة العراقية نسبة٣٥ %من الربح الصافي للشركات، وبهذا تكون ربحية الشركات الصافية تتراوح فيما بين٥٦ سنتا ولغاية٣ دولارات فقد، أضف إلى ما تقدم، تعتبر هذه العقود متطورة جدا وتهتم بالبيئة وتطوير الكوادر الوطنية وخصوصا أبناء المناطق التي تقع الحقول النفطية بالجوار منها أو في أراضيها، كما ويجب أن تهتم بالمجتمعات المحلية على أنها العنصر الاهم من عناصر البيئة (**الجواهري، ٢٠١٤ :٥**). يوضح الجدول (٧) التالي أهم الحقول التي تم استثمارها في جولة التراخيص الثانية بالإضافة الى نسب مشاركة المقاول ونسب أسهم الشريك الحكومي في تحالف الشركات المتعاقدة كذلك كمية الاحتياطي النفطي المقدر للحقول المتعاقدة.

جدول (٧) الحقول التي تم استثمارها في جولة عقود التراخيص الثانية المعلنة

ت	الحقل المتعاقد علية	الاحتياطي النفطي مليارابرميل	أسم وموقع الشركة الوطنية	تحالف الشركات	نسب مشاركة المقاول في الأسهم%	الشريك الحكومي%	تاريخ التعاقد	مدة العقد
١	مجنون	12,6	BOC البصرة	(Shell) الهولندية	45 %	MOC	٢٠١٠\١٠\١١\١٧	٢٠ سنة
				(Petronas) الماليزية	30 %	25 %		
٢	غرب القرنة المرحلة ٢	١٣	البصرة (BOC)	(Lukoil) الروسية	75 %	NOC 25 %	2010\02\10	٢٥ سنة
٣	الحلفاية	4,1	ميسان (MOC)	(Petrochina)الصينية	45 %	BOC 10 %	٢٠١٠\01\١٨	30 سنة
				(Petronas) الماليزية	22,5 %			
				(Total) الفرنسية	22,5 %			
٤	الغراف	0,9	ذي قار (TOC)	(Petronas) الماليزية	45 %	NOC 25 %	٢٠١٠\02\10	20 سنة
				(Japex) اليابانية	30 %			
٥	بدرة	3	واسط	(Gasprom) الروسية	30 %	OEC	٢٠١٠\02\18	

				(KOGAS) الكورية الشمالية	(Mdoc)		
				(Petronas) الماليزية			
				(TPAO)التركية			
٦	القيارة	0,8	(NOC)كركوك	(Sonangol) أنجولا	75 %	(BOC) 25 %	٢٠١٠\02\18	٢٠ سنة
٧	نجمة	0,9	(NOC)كركوك	(Sonangol) أنجولا	75 %	(BOC) 25 %	٢٠١٠\02\18	٢٠ سنة

المصدر: مــن أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في : تقرير وزارة النفط العراقيـــة (٢٠١٩)، ***"الحقول النفطية التي تم استثمارها"***، بغداد ، دائرة العقود والتراخيص صفحات متعددة ؛ العبادي، نصيف جاسم ،المرسومي، نبيل (٢٠١٩)؛ ***" التقييم الاقتصادي لعقود المشاركة وعقود التراخيص النفطية في العراق"***، دار الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة.

يتضح لنا من خلال الجدول (٧) أن هناك شركات قد قامت ببيع أسهمها الى شركات أخرى اثناء الفترة الماضية، كما أن مجموع الحقول المعلنة في جولة التراخيص الثانية كان (٧) حقول فقط، والتي يمكن ان نقسمها الى خمسة أقسام:

القسم الأول: يتضمن عقد تطوير حقلي كل من: **(حقل مجنون؛ وحقل غرب القرنة ٢١)** والتي كانت تقع ضمن حقول **شركة نفط البصرة (BOC)** (شركة نفط الجنوب سابقاً) وهي حقول مستكشفة وغير منتجة للنفط سابقاً كان يقدر احتياطهما مجتمعان ب **(24,15)** مليون برميل، اختلفت هذه الحقول في مدة لعقد ونسبة الشريك الحكومي كذلك الجهة التي يمثلها الشريك الحكومي وكما موضح ادناه:

- كانت نسبة مساهمة أسهم الشريك الحكومي **لحقل مجنون** هي **(٢٥ %)** والتي كانت عائده الى شركة نفط ميسان **(MOC)**، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة **(Shell)** الهولندية بنسبة مشاركة بالغة **(45, %)** وشركة **(petronas)** الماليزية بنسبة مشاركة بالغة **(30.%)** عن مدة عقد امدها (٢٥) سنة.
- بينما كانت نسبة مساهمة أسهم الشريك الحكومي **لحقل غرب القرنة ٢١** هي **(٢٥ %)** التي كانت عائده الى شركة نفط الشمال **(NOC)** ، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة **(Lukoil) الروسية** بنسبة مشاركة بالغة **(% 75)** عن مدة عقد امدها (٢٥) سنة.
- هذا وقد انسحبت مؤخراً **(Shel ؛ petronas)** من حقل مجنون وتم تكليف شركة نفط البصرة بتطويـــــر الحقل في إطار الجهود الوطنية، وفقًا لإشعـــار الانسحاب المؤرخ في ٣٠ يونيو ٢٠١٨ الموقع من جميع الأطراف ذات الصلة (وزارة النفط العراقية ؛ وشركة نفط البصرة ؛ وشل ؛ وبتروناس).

القسم الثاني: يتضمن عقد تطوير **حقل الحلفاية** الواقع ضمن حقول شركة نفط ميسان **(MOC)** وهو من الحقول المستكشف وغير المنتجة للنفط في السابق باحتياطي نفطي يقدر بـ**(4,1)** مليون برميل. كانت نسبة مساهمة أسهم الشريك الحكومي **لحقل الحلفاية** هي **(% 10)** والتي كانت عائده الى الشريك الحكومي المتمثل بشركة نفط البصرة **BOC**، **(شركة نفط الجنوب سابقاً)** بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة **(Petro china) الصينية** بنسبة مشاركة بالغة **(% 45)** وشركـة **(Petronas) الماليزية** بنسبة مشاركة بالغة **(% 22,5)** وشركة **(Total) الفرنسية** عن مدة عقد امدها (٣٠) سنة.

القسم الثالث: يتضمن عقد تطوير **حقل الغراف** الواقع في مدينة ذي قار والذي يعتبر واحد من اهم الحقول المستكشفة والمنتجة والمطورة حديثاً لشركة نفط ذي قار **(TOC)** باحتياطي يقدر (0,9) مليار برميل، تبلغ نسبة مساهمة الشريك حكومي

فيه (٢٥ %) والتي تعود الى شركة نفط الشمال (**NOC**)، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة (**Petronas**) الماليزية بنسبة مشاركة بالغة (**% 45**) وشركـة (**JAPEX**) اليابانية بنســـــبة مشاركة بالغة (**% 30**) عن مدة عقد امدها ٢٠ سنة.

القسم الرابع: يتضمن عقد تطوير **حقل بدرة** الواقع في مدينة واسط والذي يعتبر واحد من اهم الحقول المستكشفة الغير منتجة والمطورة حديثاً لشركة مصافي الوسط (**MDOC**) باحتياطي يقدر (٣) مليار برميل، تبلغ نسبة مساهمة الشريك حكومي فيه (٢٥ %) والتي تعود الى شركة الاستكشافات النفطية(**OEC**)، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة (**Gasprom**) الروسية بنسبة مشاركة بالغة (**% 30**) وشركة (**KOGAS**) الكورية الشمالية بنسبة مساهمة تبلغ (**22,5**) وشركة (**Petronas**) الماليزية بنسبة مشاركة بالغة (**% 15**) وشركـة (**TPAO**) التركية بنســـــبة مشاركة بالغة (**% 7,5**) عن مدة عقد امدها ٢٠ سنة.

القسم الخامس : يتضمن هذا القسم عقدا تطوير كل من (**حقل القيارة ؛ وحقل نجمة**) الواقعان في مدينة كركوك وهما من الحقول المستكشفة والغير منتجة والمطورة حديثاً من قبل شركة نفط الشمال(**NOC**) باحتياطي يقدر (**0,17**) مليار برميل.

- تبلغ نسبة مساهمة الشريك حكومي في حقل القيارة (٢٥ %) التي تعود الى شركة نفط البصرة(**BOC**)، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة (**Sonangol**) بنما كانت حصة مشاركة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة (**Sonangol**) الأنجولية، تبلغ (**% 75**) عن مدة عقد امدها ٢٠ سنة.
- اما حقل نجمة فقد كانت نسبة الشريك الحكومي هي (٢٥ %) والعائدة الى شركة الحفر العراقية (**IDC**)، بنما كانت حصة مشاركة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة (**Sonangol**) الأنجولية، تبلغ (**% 75**) عن مدة عقد امدها ٢٠ سنة.

نلاحظ ايضاً ان وزارة النفط كذلك قامت بتوزيع نسب المشاركة للشريك الحكومي في هذه العقود على تشكيلات وزارة النفط بنسب مختلفة، وعلى الأكثر كان هذا التوزيع يعتمد على مدى قوة وضعف التشكيلات النفطية العامة المختلفة، فنحن نلاحظ على سبيل المثال بان الوزارة قد منحت نسبة مساهمة الشريك الحكومي لعقد تطوير **حقل الحلفاية** والذي يقع ضمن حقول شركة نفط ميسان (**MOC**) البالغة (**% 10**) الى شركة نفط البصرة (**شركة نفط الجنوب سابقاً**) على الرغم من ان حقل الحلفاية هو حقل تابع لحقول شركة نفط ميسان. يوضح **الشكل** (٢) خارطة مواقع الحقول السبعة المستثمرة والمعلنة من قبل وزارة النفط دائرة العقود والتراخيص الأمنية من اصل(١٥) حقل تم الإعلان عنه في عقود جولة التراخيص الثانية.

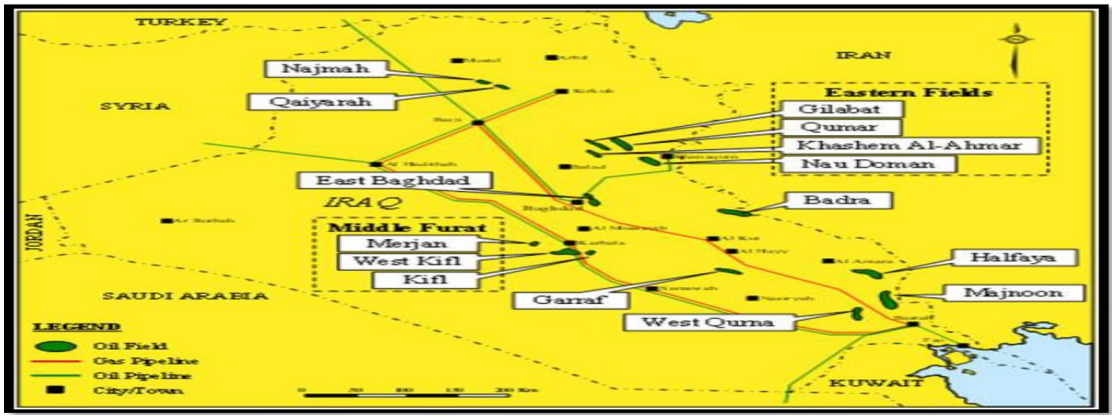

شكل (٢) مواقع الحقول السبعة في جولة التراخيص الثانية على الأرض (٢٠١٠)

المصدر: الأمانة العامة لرئاسة الوزراء العراقية (٢٠١٨)، ***"تقرير سجل التراخيص: حسب المعيار ٣,٢ من معايير المبادرة الدولية"***، بغداد، هياة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.

٣ـ عقود خدمة تطوير وإنتاج الغاز (GDpsc) : جولات التراخيص الثالثة (٢٠١١):

بعد ان أغلقت الحكومة العراقيـــة ملف جولـــة التراخيص الثانية باشرت بأطلاق جولة التراخيص الثالثة في ٢٠١٠\١١\٢٠، لتشمل ثلاث حقـــول غازيـــة كون الجولتين الأولى والثانية لم تحتـــوي على أي عقد للحقول الغازيـــة المعلنة ن وعليه اختصت عقود الجولة الثالثة بالحقول الغازية فقط، وهذه الحقول كانت كل من: حقل السيبة؛ وحقل المنصورة؛ واخيراً حقل عكاش. **(العبادي والمرسومي، ٢٠١٩: ١٩٤)**. ويبلغ الاحتياطي العراقي المؤكد من الغاز الطبيعي، ١١٢ تريليون قدم مكعب مما يجعل العراق في المرتبة العاشرة من بين دول العالم الغنية بالغاز الطبيعي، إلا أن صناعة الغاز الطبيعي في العراق، لا تزال متخلفة مقارنة بجيرانه من الدول الخليجية، إذ يتم حرق جميع كميات الغاز المصاحبة لعملية استخراج النفط بسبب افتقار العراق للإمكانيات التقنية لاستثماره **(العلي، ٢٠١٠)**. يوضح الجدول (٨) التالي أهم الحقول التي تم استثمارها في جولة التراخيص الثالثة بالإضافة الى نسب مشاركة المقاول ونسب أسهم الشريك الحكومي والاحتياطي النفطي للحقول المتعاقدة.

جدول (٨) الحقول التي تم استثمارها في جولة التراخيص الثالثة المعلنة

ت	الحقل المتعاقد علية	الاحتياطي الغازي تريليون متر٣مكعب	أسم وموقع الشركة الوطنية	تحالف الشركات	نسب مشاركة المقاول في الأسهم%	الشريك الحكومي%	تاريخ التعاقد	مدة العقد
١	حقل عكاس	1,5	واسط Mdoc	(KOGAS)الكورية الشمالية	75 %	25 % NOC	2011\11\15	٢٠ سنة
٢	حقل السيبة	4,5	البصرة (BOC)	(Kuwait energy) الكويتية	30 %	MOC 25 %	2011\07\01	20 سنة
				المصرية (EGPC)	15 %			
				التركية(TPAO)	30 %			

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير وزارة النفط العراقية (٢٠١٩)، ***"الحقول النفطية التي تم استثمارها"***، بغداد ، دائرة العقود والتراخيص صفحات متعددة ؛ العبادي، نصيف جاسم ،المرسومي، نبيل (٢٠١٩)، ***" التقييم الاقتصادي لعقود المشاركة وعقود التراخيص النفطية في العراق"***، دار الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة.

يتضح لنا من خلال الجدول (٨) أن هناك شركات قد قامت ببيع أسهمها الى شركات أخرى اثناء الفترة الماضية، كذلك الغاء بعض العقود نتيجة تلكأ الشركات في اعمالها، كما يتبين لنا مجموع الحقول المعلنة في جولة التراخيص الثالثة كان حقلنا فقط لإنتاج الغاز، والتي يمكن ان نقسمها الى قسمين: **القسم الاول**: يتضمن عقد تطوير **حقل (عكاس الغازي)** الواقع في محافظة الأنبار على مقربة من الحدود السورية، تم اكتشاف عكاس بطول (٥٠) كم وعرض (١٨) كم في عام ١٩٩٢، يعتبر واحد من اهم الحقول المستكشفة والمطورة حديثاً لشركة مصافي الوسط **(Mdoc)** باحتياطي يقدر (1,5) ترليون متر مكعب قياسي ، تبلغ نسبة مساهمة الشريك حكومي فيه (٢٥ %) والتي تعود الى شركة نفط الشمال **(NOC)**، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة **(KOGAS)** الكورية الشمالية بنسبة مشاركة بالغة **(75 %)** عن مدة عقد امدها ٢٠ سنة. اما **القسم الثاني**: يتضمن عقد تطوير **حقل (سيبة)** الذي تم استكشافه عام ١٩٦٨ الواقع في محافظة البصرة على الضفة الغربية لشط العرب ، يعتبر واحد من اهم الحقول المستكشفة والمطورة حديثاً لشركة نفط البصرة **(BOC)** باحتياطي يقدر (4,5) ترليون متر مكعب قياسي ، تبلغ نسبة مساهمة الشريك حكومي فيه (٢٥ %) والتي تعود الى شركة نفط ميسان **(MOC)**، بنما كانت حصة الأسهم لتحالف الشركات المتمثل بشركة **(Kuwait energy)** الكويتية بنسبة مشاركة بالغة **(30 %)** **وشركة (TAPO)** التركية بنسبة مشاركة (30 %) وشركة **(EGPC)** المصرية بنسبة مساهمة بلغت **(١٥ %)** عن مدة عقد امدها ٢٠ سنة. الاتي خارطة مواقع الحقول الثلاثة الغازية المستثمرة والمعلنة من قبل وزارة النفط دائرة العقود والتراخيص الأمنية من أصل (٥) حقول تم الإعلان عنه في عقود جولة التراخيص الثانية. وكما يوضح الشكل (٣)

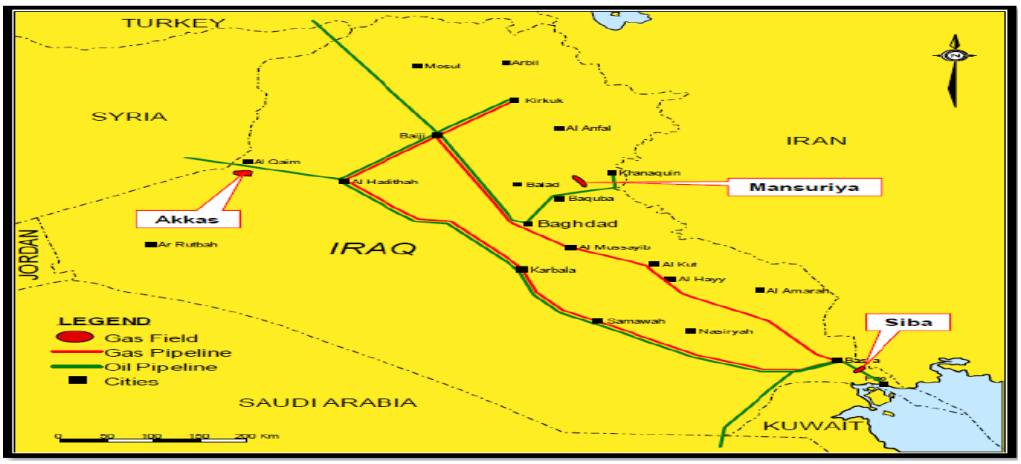

شكل (٣) خارطة مواقع حقلي الغاز المستثمران في جولة التراخيص الثالثة على الأرض (٢٠١١)

المصدر: الأمانة العامة لرئاسة الوزراء العراقية (٢٠١٨)، ***"تقرير سجل التراخيص: حسب المعيار ٢, ٣ من معايير المبادرة الدولية"***، بغداد، هياة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.

4 ـ عقود الخدمة لاستكشاف وتطوير الإنتاج (EDpsc): جولة التراخيص الرابعة

عقد العراق جولة التراخيص في آيار ٢٠١٢ بعد أن تم تأجيلها أربع مرات خلال المدة من كانون الثاني من العام نفسه وكانت هناك اثنتا عشرة رقعة استكشافية معروضة للمزايدة، سبع منها للغاز الطبيعي وخمس للنفط الخام. إن التطوير الناجح للرقع الاستكشافية المستهدفة سيضيف (٨٢٠) مليار متر مكعب من الغاز، و(١٠) مليارات برميل من النفط إلى احتياطيات البلاد. في آب عام ٢٠١١ كانت هناك (٤١) شركة أجنبية مؤهلة لتقديم عطاءاتها في هذه الجولة (**BMI,2016,59**). ويوضح الجدول (٩) اهم

الشركات التي قدمت عطاءاتها وعروضها للضفر بحقول جولة التراخيص الرابعة. الذي من خلاله يتبين لنا فوز أربعة تحالفات لشركات النفط فقط من أصل (٤٠) شركة قدمت عطاءاتها للحكومة العراقية لاستكشاف الرقع النفطية وتطوير حقول النفط والغاز المعلنة أعلاه، وقد تأهل على إثر ذلك كل من الرقع الاتية (**مجموعة جنيف الدولية، ٢٠٢٠: ٢٢_٢٦**)

جدول (٩) قائمة بالشركات المقدمة للعطاء في جولة التراخيص الرابعة

رقم الرقعة الإستكشافية	الشركات / التحالفات	أجور الربحية دولار/برميل	كمية الإنتاج المقدمة برميل/يوم
الرقعة الإستكشافية رقم ١	لم تقدم أي شركة على العطاء	-	-
الرقعة الإستكشافية رقم ٢	لم تقدم أي شركة على العطاء	-	-
الرقعة الإستكشافية رقم ٣	لم تقدم أي شركة على العطاء	-	-
الرقعة الإستكشافية رقم ٤	لم تقدم أي شركة على العطاء	-	-
الرقعة الإستكشافية رقم ٥	لم تقدم أي شركة على العطاء	-	-
الرقعة الإستكشافية رقم ٦	لم تقدم أي شركة على العطاء	-	-
الرقعة الإستكشافية رقم ٧	لم تقدم أي شركة على العطاء	-	-
الرقعة الإستكشافية رقم ٨	باكستان بتروليوم المحدودة	5.38	الشركة الفائزة بأجور الربحية بمبلغ ٥,٣٨ دولار / برميل
	جابكس + إيتوتشو	10.57	
الرقعة الإستكشافية رقم ٩	كويت للطاقة + تيباو + دراجون أويل	6.24	تم منحه لاحقاً إلى (كويت للطاقة + دراجون أويل) مقابل أجور الربحية بمبلغ ٦,٢٤ دولار / برميل
الرقعة الإستكشافية رقم ١٠	بترو فيتنام + باشنفط + بريميير أويل	7.07	
	لوك أويل أوفر سيس + انبكس	5.99	التحالف الفائز بأجور الربحية بمبلغ ٥,٩٩ دولار / برميل
	كويت للطاقة + دراجون أويل	6.24	
الرقعة الإستكشافية رقم ١١	لم تقدم أي شركة على العطاء		
الرقعة الإستكشافية رقم ١٢	بترو فيتنام + باشنفط + بريميير أويل	6.24	تم منحه لاحقاً إلى (باشنفط + بريميير أويل) مقابل أجور الربحية بمبلغ ٥ دولار / برميل

المصدر: الملحق (١ _ ٥) وزارة النفط – دائرة العقود والتراخيص البترولية

- **حقل الرقعة (٨)** تقع داخل الجزء الأوسط الشرقي من العراق، على بعد حوالي ٤٠ كم شرق بعقوبة وحوالي ١١٠ كم شرق بغداد وتغطي مساحة حوالي ٦٠٠٠ كيلومتر مربع. والتي كان من نصيب تحالف الشركات الأجنبية (Pakistan petroleum) الباكستانية؛ مقابل أجور الربحية البالغة **(5,38)** دولار عن كل برميل. وبنسبة مساهمة تبلغ ١٠٠% بدون حصة للشريك الحكومي، كما تعتبر شركة مصافي الوسط هي الطرف المتعاقد الأول في هذا العقد، كما ان مدة العقد بلغت ٤٠ سنة.
- **حقل الرقعة (٩):** تقع الرقعة في الجزء الجنوبي من العراق على بعد حوالي ٢٠ كم شمال مدينة البصرة المتاخمة للحدود العراقية الإيرانية، وتغطي مساحة حوالي ٩٠٠ كيلومتر مربع. وهي قريبة من البنية التحتية والعديد من حقول النفط المنتجة. والتي كان من نصيب تحالف الشركات الأجنبية (Kuwait energy) الكويتية بنسبة مساهمة بلغت (60 %)؛ وشركة (dragon oil) الإماراتية بنسبة مساهمة (30 %) وشركة (EGPC) المصرية بنسبة مساهمة بلغت (١٠ %)، كما تعتبر شركة نفط البصرة هي الطرف المتعاقد الأول في هذا العقد، كما ان مدة العقد بلغت (٣٠) سنة مقابل أجور الربحية البالغة (6,24) دولار عن كل برميل.

- **حقل الرقعة (١٠):** تقع الرقعة على بعد حوالي ١٠ كم جنوب غرب مدينة الناصرية، على الحدود بين منطقة تكتلات بلاد ما بين النهرين الغنية بالهيدروكربونات ومنطقة سلمان غير المكتشفة بمعظمها، والتي كان من نصيب تحالف الشركات الأجنبية (Lukoil) الروسية بنسبة مساهمة بلغت (60 %)؛ وشركة (Inpex) اليابانية بنسبة مساهمة (٤٠%) عن مدة عقد امدها (٣٠) سنة مقابل أجور الربحية البالغة (5,99) دولار عن كل برميل.
- **حقل الرقعة (١٢):** تغطي الرقعة مساحة ٨٠٠٠ كيلومتر مربع، تقع في محافظتي النجف والمثنى على بعد حوالي ٨٠ كم جنوب غرب مدينة السماوة وحوالي ١٣٠ كم غرب الناصرية. هذا وأعلنت الحكومة العراقية في ٢٠١٣\١\١١ التعاقد مع تحالف شركات (Bashneft) الروسية بنسبة مساهمة بلغت (100 %) وبدون شريك حكومي ، كما تعتبر شركة نفط البصرة هي الطرف المتعاقد الأول في هذا العقد، كما ان مدة العقد بلغت (٣٠) سنة مقابل أجور الربحية البالغة (6,24) دولار عن كل برميل. وكما موضح في الشكل (٤).

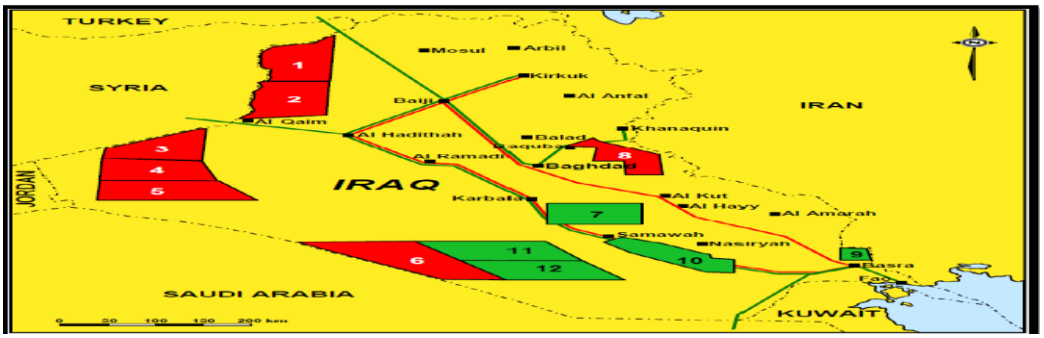

شكل (٤) خارطة مواقع حقلي الغاز المستثمران في جولة التراخيص الرابعة على الأرض (٢٠١١)

المصدر: الأمانة العامة لرئاسة الوزراء العراقية (٢٠١٨)، ***"تقرير سجل التراخيص: حسب المعيار ٢ ،٣ من معايير المبادرة الدولية"***، بغداد، هياة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.

٥ ـ عقـود الخدمة لاستكشاف وتطوير الإنتاج (EDpsc): جولة التراخيص الخامسة (٢٠١٨):

نظمت وزارة النفط العراقية في السادس والعشرين من نيسان للعام (٢٠١٨) جولة التراخيص الخامسة لاستكشاف وتطوير حقول نفط وغاز، تحت إشراف إدارة العقود والتراخيص النفطية (PCLD). وقد تمت عملية التراخيص من خلال أنموذج عقد جديد، إذ كانت تلك الجولة هي جولة التراخيص الأولى التي تتم منذ مدة طويلة كان اخرها الجولة الرابعة في ٢٠١٢، وشملت إحدى عشرة رقعة على طول الحدود مع إيران والكويت (بما في ذلك رقعة بحرية واحدة)، أربع منها مشاريع تنموية (مع حقول نفط/ غاز تجارية حالية)، وسبع منها مجرد رقع استكشافية (من دون استكشافات ، أو مع استكشافات سابقة لم تحدد بعد على أنها تجارية). ويوضح الشكل (٢) موقع الرقع الاحد عشر كذلك المنافسون الفائزون مشتركي الموارد. (**ميلز والخطيب، ٢٠١٨: ٩-٣**).

هذا وقد نتـــــج عـــــن تنفيـــــذ جولـــة التراخيص الخامســـة في يوم ٢٦ ٢٠١٨\١٠٤١، ما يلي: (**الأمانة العامة لرئاسة الوزراء العراقية،٢٠١٨: ٤١**).

- احالة منطقة التعاقد كلابات كمر الى شركة نفط الهلال الامارتية.
- احالة منطقة التعاقد خشم الاحمر-انجانة الى شركة نفط الهلال الاماراتية الصينية.

- احالة منطقة التعاقد نفط خانة الى شركة (Geo-jade)الصينية.
- احالة منطقة التعاقد الحويزة الى شركة (Geo-jade) الصينية.
- احالة منطقة التعاقد السندباد الى شركة (Ueg) الصينية .
- احالة منطقة التعاقد خضر الماي الى شركة نفط الهلال الاماراتية.

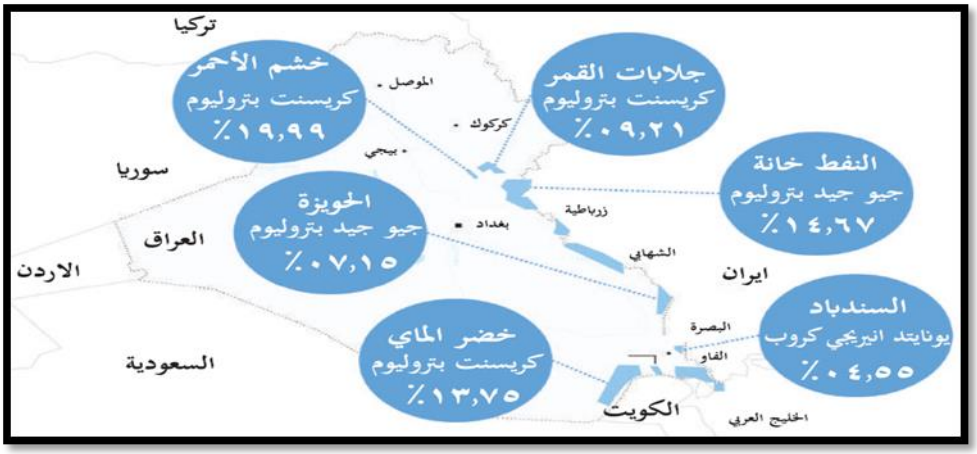

الشكل (٥) موقع الرقع الاحد عشر كذلك المنافسون الفائزون مشتركي الموارد في جولة التراخيص الخامسة

المصدر: ميلز، روبن والخطيب، لؤي (٢٠١٨)،***" تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق"***، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

وبهذا نكون قد بيننا أهم مراحل تطور الصناعة النفطية في العراق من المنبع الى المصب بالإضافة فهم طرق وأليات التعاقد المختلفة التي مرت على كل مرحلة من هذه المراحل بصورة عامة وكذلك فهم ومعرفة اهم التعاقدات النفطية الحديثة التي حصلت عن طريق الجولات الخمسة لعقود التراخيص النفطية في العراق للفترة الاخيرة (٢٠٠٩-٢٠٢٠) بشكل خاص.

الفصل الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: الاستنتاجات

يتناول المبحث الأول من الفصل الثالث اهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث من خلال الدراسة الحالية والتي سوف نوجزها بما يلي:

١- توفر الأشكال التعاقدية في الاسواق النفطية فهماً موجزاً للتعاقدات النفطية في الاسواق الخارجية من الناحية النظرية والتطبيقية وكيفية استخدامها وتطبيقها اثناء التعاقدات الخارجية للشركة.

٢- من الواضح بالفعل أنه لا يمكن ممارسة التعاقدات الدولي بشكل فعال إلا مع أساس متين من المعرفة، تكملهُ سنوات عديدة من الخبرة في التعاقدات الوطني والدولية.

٣- ان العقد النفطي ينتمي الى أنواع استخدامات باطن الأرض (التنقيب عن المعادن، والتعدين، التعدين والاستكشاف المشترك، وغيرها) فهو اتفاق يقع بين طرفين متعاقدين على تنفيذ نوع معين من استخدامات باطن الأرض، على الاغلب تكون الدولة فيه إحدى تلك الأطراف المتعاقدة في عقد استخدام باطن الأرض.

٤- تلجأ الدول المنتجة للنفط الى عقود الخدمة النفطية نتيجة مخاوف السيادة المتزايدة والبيئة السياسية لديها هذا من جهة، بالإضافة الى الحاجة إلى رأس مال شركات النفط الدولية في تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في البلدان المضيفة من جهة أخرى، أذ تقوم هذه الدول باستئجار شركات اجنبية لتنفيذ اعمال نفطية معينة محدودة كانت او واسعة ضمن عقد نفطي واحد او متعدد ضمن فترة زمنية محددة لقاء نسبة اجر متفق عليه يتم دفعة في العادة نقداً أو عيناً (نفطاً).

٥- لم تعد القدرات المالية والإدارية المخصصة لبلد ما متاحة لبلد آخر وبالتالي فإن تخصيص الموارد يخلق تلقائيا الاعتماد المتبادل في الأسواق الخاصة بكل بلد.

المبحث الثاني: التوصيات

يتناول المبحث الثاني من الفصل الثالث اهم التوصيات التي توصل لها الباحث من خلال الدراسة الحالية والتي سوف نوجزها بما يلي:

١- انسجاماً مع الهدف الرئيسي للدراسة الحالية المتمثل في تكوين إطار معرفي على ارض الميدان يشمل أهم التعاقدات النفطية الدولية وآلياتها، يجب ان يكون هناك اطر وقواعد منظمة توضح كيفية التعامل مع هذه الثروة السيادية المهمة بما يحقق العيش الكريم للشعب العراقي.

٢- تحدد القضايا المتعلقة بالبيئة السياسية والقانونية والحكومية نمو الأعمال التجارية دائمًا، إما بشكل إيجابي أو غير ذلك، أذ يميل النشاط التجاري إلى النمو والازدهار عندما تكون الأمة مستقرة سياسيا أو العكس لذا من الضروري ان تكون هناك دراسة معمقة لهذه القضايا المهمة في المستقبل لأهميتها الأساسية في إنعاش الاقتصاد القومي للبلد.

٣- من الضروري فهم وتحديد انواع التعاقدات النفطية العالمية المهمة التي تلائم وتتناغم مع طبيعة التحديات التي تواجه القائمين على الشأن النفطي بما يسهل من استثمار هذه الثروة السيادية المهمة ومعرفة مدى تأثيرها على المجتمع المحيط والاقتصاد القومي.

يجب ان تخضع الاتفاقات التعاقدية النفطية في البلدان المنتجة للنفط الى قانون خاص غير مدني (تشريع قانوني باستخدامات باطن الارض) يستطيع أن يدير الأنشطة الأساسية لصناعة النفط بين الأطراف المتعاقدة (الدولة المالكة، والمستثمر) ضمن فترة زمنية محددة بما يضمن حقوق البلدان المنتجة قدر الإمكان.

المصادر

١- المصادر الأجنبية

1. Goldberg ,Victor P.(2005)**, "*Handbook of New Institutional Economics":*** The Enforcement of Contracts and Private Ordering,Springer. Printed in the Netherlands**.** **https://doi.org/10.1057/9781137485779_9**
2. Inshakov, Oleg V; Inshakova, Agnessa O& Popkova, Elena G(2019), ***"Energy Sector: A Systemic Analysis of Economy, Foreign Trade and Legal Regulations"*** , Springer International Publishing AG, part of Springer Nature.
3. Boyketet , T.; Periano, M .; Boria s.,Kelley; H. schimana,E.; Dekrout,A.& Oreilly,R. (2012)،" ***oik contracts : How to read and undderstand a petroleum contract"*** .Version1.1,London:British Library.
4. Al-Emadi, T. A. , (2019), "***Joint Venture Agreements in the Qatari Gas :Industry Advances in Science Technology & Innovation"***, © Springer Nature Switzerland https://doi.org/10.1007/978-3-030-12623-0_7
5. Olawuyi ,S. Damilola (2018), ***"Contractual and tax arrangements in the extractive industry":*** © Springer Nature Switzerland AG .
6. Ghandi, Abbas& Cynthia Lin, C.-Y.(2014) ***"Oil and gas service contracts around the world: A review": Energy Strategy Reviews,*** © Elsevier Ltd. All rights reserved
7. Adebayo, J. O. (2018***). "Oil and gas contracts" : a law in context analysis using Nigeria as a case study"***, Doctoral Dissertation, University of Wolverhampton. Retrieved from http://hdl.handle.net/2436/622795
8. Fard Kardel, M. (2017), ***"Potential role of new concession contracts in promoting the development of Iran's upstream oil and gas industry"*** , A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Western Sydney University School of Law Sydney, Australia
9. Longxin, MU; Zifei, FAN & Anzhu, XU(**2018***)" Development characteristics, models and strategies for overseas oil and gas fields",* Research Institute of Petroleum Exploration & Development, PetroChina
10. Kuhn M. (2014),*"Enabling the Iranian Gas Export Options".* Springer Fachmedien Wiesbaden.

٢ـ المصادر العربية:

١١. الزحيلي، وهبة (١٩٨٤) ***"الفقه الإسلامي وأدلته: الشامل للأدلة الشرعية والاراء المذهبية واهم النظريات الفقهية وتحقيق الاحاديث النبوية وتخريجها وفهرسة الفبائية للموضوعات واهم المسائل الفقهية"***، الجزء ٤ النظريات الفقهية والعقود، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر في دمشق.

١٢. حسيبة، بكاكرية (٢٠١٣) ***"عقود التجارة الدولية"*** رسالة مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم والسياسة / جامعة عبد الرحمان ميرة _ بجاية للحصول على درجة شهادة الماجستير في القانون العام للأعمال.

١٣. الوقائع العراقية (١٩٥١) ***"القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١"***،مجموعة القوانين والأنظمة ، العدد ٣٠١٥، ٢٤٣ .

١٤. الكعبي، جواد كاظم (٢٠١٧) ***" التنظيم المؤسساتي لصناعة استخراج النفط "***، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدود، العراق البصرة، الطبعة الأولى.

١٥. الساعدي، صباح شبيب (٢٠١٥)، ***النظام القانوني لعقد التطوير والانتاج النفطي في العراق***، بيروت: الدار العربية للعلوم.

١٦. محيي الدين، طارق كاكه رش (٢٠١٤) **"العقود النفطية وخلافات الحكومة الاتحادية واقليم كردستان حولها"**، جامعة التنمية البشرية / كلية القانون والسياسية / قسم السياسة.

١٧. عبد الرضا، نبيل جعفر ومشاري، خالد(٢٠١٦) ***"مستقبل الدولة الريعية"***، البصرة: شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة.

١٨. سعيد، اقبال ناجي (٢٠١٩) ،***"الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص في ميدان الاستثمار النفطي وآثارها على الاقتصاد العراقي"***، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون – جامعة بغداد / العدد الاول.

١٩. محمد، كاوه عمر (٢٠١٥)، ***النفط ومنازعات عقود استغلاله دراسة قانونية مقارنة*** ، بيروت ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية.

٢٠. العبادي، نصيف جاسم والمرسومي، نبيل جعفر (٢٠١٩) "**التقييم الاقتصادي لعقود المشاركة وعقود التراخيص النفطية في العراق**". شركة الغدير للطباعة والنشر المحدود، العراق البصرة، الطبعة الأولى.

٢١. عبد الهادي، ميسون علي(٢٠١٧)، ***"التنظيم القانوني لعقود المشاركة النفطية "***، دراسة مقارنة، researchgate. بحسب الموقع https://www.researchgate.net/publication/325857488_altnzym_alqanwny_lqwd_almsharkt_alnftytdrast_mqarnt

٢٢. ضياء، غنية والعنكبي، عبد الحسين محمد (٢٠٢٠) ***" نماذج عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) دول مختارة مع أشاره خاصة للعراق"***، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة عشرة، العدد الرابع والستون، لشهر اذار.

٢٣. الخليفة، حيدر طه (٢٠١٩) ***" النظام القانوني لرقابة الإدارة على عقود التراخيص البترولية في العراق" : دراسة مقارنة***"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون جامعة البصرة – وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام.

٢٤. حمصي، احمد (٢٠٢٠) " ***العقد التجاري الدولي: العقد النفطي في القانون المقارن اللاتيني الانجلوسكسوني"***، مكتب حمصي للمحاماة والاستشارات المالية والاقتصادية والتحكيم والمصالحة، دمشق. https://www.houmsilaw.com/Research/85/Ar

٢٥. عبد الرضا، نبيل جعفر (٢٠١١) ***" اقتصاد النفط"***، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

٢٦. عبد العزيز، دلشاد عمر (٢٠١٧)، ***" اكتشاف النفط وأثره على زيادة السكان وتطور العمران في كركوك ١٩٣٤ ـــ ١٩٧٢، دراسة تاريخية "*** ، مجلة جامعة كركوك، للدراسات الإنسانية المجلد : ٢٣ العدد: ٥

٢٧. شناوة، نداء حسين (٢٠١٤)، ***"واقع شركات النفط الوطنية والاستثمار في الصناعة النفطية في العراق"*** بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في اقتصاديات الطاقة.

٢٨. الضالمي، مسلم عبد عون (٢٠١٩)،***" أثر جولات التراخيص على الصناعة الاستخراجية النفطية في محافظة البصرة: دراسة في جغرافية الصناعة"***، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب جامعة البصرة لنيل درجة الماجستير في جغرافية الصناعة.

٢٩. عذافة، حيدر حسين، عبد الحسين، علي جبار، عبد، مقداد جاسم (٢٠١٩)، " ***قياس سرعة استجابة الكمية المصدرة من النفط الخام للزيادة الحاصلة في أسعاره بأستعمال انموذج الاستجابة المحفزة (العراق حالة دراسة) للمدة ١٩٧٨ ـ ٢٠١٧ "***، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المجلد ٢٥ ، العدد ١١١ ، ص ٣٦٣-٣٨٣.

٣٠. محمد ، فاطمة محسن (٢٠١٦) ***" النفط العراقي بين جولات التراخيص والتنمية المستدامة : مع إشارة خاصة الى تجربة النروج"***، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد ٢٢ العدد ٨٩ الصفحات من (٣٥٣ ـ ٣٨٠).

٣١. النداوي، خضير عباس (٢٠١٤) ، ***"الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣"***، مجلة التربية للبنات، المجلد ٢٥ العدد (٣) ص ٦٦٥ – ٦٨٥.

٣٢. التميمي، فراس قاسم(٢٠١٤)، ***تأثير تكاليف عقود التراخيص النفطية على القوائم المالية لشركة نفط الجنوب في ضوء المعايير الدولية الخاصة بصناعة النفط***، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة.

٣٣. المشهداني، عبد الرحمان نجم (٢٠١١)، ***"جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق"***، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٥ ص ١- ١٩٥.

٣٤. الجواهري، حمزة (٢٠١٤)، ***" تقييم عقود التراخيص ومدى تأثيرها على المجتمعات المحلية"***، محور الطبيعة والتلوث وحماية البيئة ، الحوار المتمدن العدد: ٤٣٣١ استرجع في ، ٢٠١٤\١١\١٠،بحسب الموقع : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395174.

٣٥. العلي، نصير(٢٠١٠)،" ***العراق يعلن عن جولة تراخيص ثالثة لاستثمار ٣ حقول للغاز"***، **الشرق الاوسط جريدة العرب الدولية، استرجع في ٢٠١٠\٥\٧ ، بحسب الموقع**

https://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=11483&article=568482#.YH1i1ujXLIV

٣٦. مجموعة جنيف الدولية (٢٠٢٠)، ***" سجل تراخيص النفط والغاز في العراق الإتحادي"***، جنيف ،دافينشي للاستشارات الإدارية المحدودة .

٣٧. ميلز، روبن والخطيب، لؤي (٢٠١٨)، ***" تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق"***، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

٣٨. الامانة العامة لمجلس الوزراء(٢٠١٨)، ***"تقرير الصناعات الاستخراجية"*** هيأة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، استرجع في ٢٠١٩\٧\٢٩، بحسب الموقع http://ieiti.org.iq/ar/listing/reports-and-publications/iraqi-publications

٣٩.مرصد الأعمال الدولية BMI (٢٠١٦) ***،"تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى العام ٢٠٢٥"***،لندن ، مركز البيان للدراسات والتخطيط .